

تشابك جذور الأزمة اليمنية, ودور القوى الإقليمية في تعقيدها

د.م. مصطفى جابر فياض

جامعة الأنبار/كلية القانون والعلوم السياسية

بدأت الأزمة اليمنية، العام ٢٠١١، متأثرة بالربيع العربي، بدءاً بتونس، فمصر، فالشام؛ بل فاقتها جميعاً بآثارها؛ في ظلّ مسوّغاتٍ موضوعيّة، خلافاً لمن عدّ اضطرابات اليمن، خلواً من "عواملها الموضوعيّة"؛ وأنها صدّى للربيع العربي، وتأثراً أنّهم في قوًى سياسيّة، كقوًى إسلاميّة يمنيّة، لعلاقتها بقوى الإسلام السياسيّ، خارجها. والأزمة اليمنيّة طالت حياؤها، وفاق بسنوات ربيع مصر، وثورتها المضادّة معاً، وأحدثت تونس؛ يجعل دراسة الأزمة اليمنية، جديرة بالتناول والبحث.

إشكاليّة البحث: تتصلّ إشكاليّة البحث، بتعقيد الأزمة اليمنية، وتحوّلها إلى "أزمة مركّبة"، استعصت أمام محاولات "إنهاؤها"، وتعرّضت: "الجهود الإقليمية"، والأمنيّة بشأنها؛ وبدأت تهدّد وحدة اليمن وشعبه، والمنطقة كلّها، فقد تتسبّب باختلال التوازنات الإقليمية، لتتزلق المنطقة، إلى "حرب إقليمية" كما انزلقت "الأزمة اليمنية إلى "حرب يمنية".

فروض البحث: "الأزمة اليمنيّة تجاوزت محاولات قراءتها، وتوقّعات مآلاتها، بانفراجها، بمجرد توقيع وثيقة، يتخلّى بمقتضاها" رئيس الحكومة اليمنية أو إجراءات وتفاهات سياسيّة، ودستوريّة، داخل اليمن؛ ومن أبرز الفروض:

١. أن "جذور الأزمة اليمنيّة تمتدّ لأبعد من الظروف السياسيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة، التي سبقت ثورة الربيع اليمنيّ"، وتبلغ جذورها؛ تراكمات سوء الأوضاع، عقب "الوحدة اليمنية" بدايةً تسعينيات القرن العشرين.
٢. أن "للقوى الإقليمية" تأثيراً مقدّراً، بتعقيد "الأزمة اليمنية"؛ لاسيّما الخليجيّة، المعنيّة بنزع فتيلها، التي ربطت الحلّ بتتحيّ الرئيس صالح".
٣. أن تدخل "القوى الإقليمية" -عقب سنوات على عُمر "الأزمة اليمنية" - قد زاد تعقيدها، وتحوّلها من "المستوى المحليّ"، إلى "المستوى الإقليميّ"؛ لتكون اليمن "ساحة لصراع إقليميّ"، ولتوسيع مصالح بعضها، ومدّ نفوذها.

أهداف البحث:

١. بيان ما يؤكّد تحوّل "الأزمة اليمنيّة"، "لأزمة مركّبة"، فيستدعي حلّها جهوداً كذلك مركّبة، لا تستثني دوراً محليّاً، ولا إقليمياً، ولا دولياً، لحلّها.
٢. بيان تأثير "الاستبداد السياسيّ"، وتهميش المكونات: المناطقيّة، والحزبيّة، والمذهبيّة، في "تفاهات الأزمة واستمرارها"، وتعقيد حلّها.
٣. بيان دلائل الأثر السلبيّ للقوى الإقليمية أغلبها، إزاء "الأزمة اليمنيّة"، بتحويلها لمجال تنافس، وصراع، وتصفيّة حسابات، وحتّى استثمارها "بالاستتباع"، لا بالتشارك.

أهميّة البحث:

١. يكشف البحث "مواضع الاستبداد"، والتفرد بالسلطة، ويحدّد مفاصله الحقيقيّة، بعيداً عن الإعمام، بتحليل بواعث الأزمة اليمنيّة، بتجاوز "التسطيح" في تناولها، بما يحدّد، ما تتوافق عليه "أطراف الصراع الداخليّ"، وبلوغ السلم.
٢. ينيّه البحث، لضرورة إعادة النظر لمسببات "اندلاع الأزمة الحقيقيّة"، الممتدة إلى "الوحدة اليمنية"، وما أعقبها، وليس قبيل "الربيع اليمنيّ" بشهور.
٣. أن البحث، يتناول "تأثيرات القوى الإقليمية"، بدءاً "باشتعال الأزمة"، إلى وقتنا الحاليّ، برصد "تقلّبات تلك التأثيرات"، بناءً على "تحوّلات القوى الإقليمية" إزاء الأزمة، وفقاً لتقلّبات: مواقفها، واستراتيجياتها، ومصالحها، وعلاقتها، وحتّى اهتمامها بالأزمة؛ ويسهّم ذلك بتحديد أسباب تعقيد الأزمة اليمنيّة.
٤. ينيّه البحث، لضرورة إعادة تقييم القوى المؤثرة في "الأزمة اليمنية"، إقليمياً، وأنّ حلّها يأتي "بتصفيّر المشاكل الإقليمية"، "بدعم دوليّ"، لا تغيب عنه "القوى الدوليّة الفاعلة".

أبرز مناهج البحث: استُعين "بالمناهج الاسترداديّة"، و"المناهج الاستقرائيّة"، "فالتحليليّة"، لفهم "الأزمة اليمنية"، والمواقف إزاءها، والتأثيرات، و"المناهج المقارن" في الأهداف، والمواقف.

هيكل البحث : قُسم البحث إلى: مقدّمة، ومبحثين تتناول: الأول: "أثار عمق اختلاف الأطراف الداخلية، في تعقيد الأزمة"، والثاني: تأثير "الأطراف الإقليمية" في تعقيد الأزمة اليمنية، فالخاتمة.

المبحث الأول: أثار عمق اختلاف الأطراف الداخلية، في تعقيد الأزمة:

لم تكن الثورة اليمنيّة -والربيع اليمنيّ- وليد خلاف، يتصلّ بالعام ٢٠١١؛ بل تخضع لتراكمات تاريخيّة، خلفتها أحداث اليمن الأبرز، التي شهدتها تاريخه المعاصر؛ الذي أمّد الأزمة اليمنية ٢٠١١، "بأطراف حزبيّة، وقبليّة، ومناطقيّة، ومذهبيّة، مختلفة مع السلطة في انتماءاتها، ومصالحها، ومواقفها، وعلاقتها".

وليس صواباً؛ تحمیل الأطراف- التي ثارَ جُلها، على السلطة، التي يرأسها" عليّ عبدُ الله صالح" قائد" حزب المؤتمر الشعبي العام"-المسؤولية وحدها؛ بل تتحمّل السلطة حَطرَ المسؤولية، لزعة استنقرار اليمن، واستقرار المنطقة، لاسيما دول جوارها- ذات الأنظمة التقليدية- بإساءة السلطة إدارتها ملفات كثيرة؛ متجاوزة مقتضيات مراعاة، مبدأي: "المشاركة السياسية"، و"العدالة الاجتماعية"؛ مستعينةً بالإكراه، والتفرد بالسلطة، بطرق ليست دستورية؛^٢ عمّقت الفجوة بينها، وبين خصومها؛ ودفعهم للثورة، لتدشين الربيع اليمني ولم تغب عنه "الانتهازية"، و"الانقاصية"، "الكيدية".^٣

المطلب الأول: اختلال التوازن: المناطق في بناء السيادة الوطنية:

يرادُ بهذا، التحول من تشطير "السيادة اليمنية" بين الشمال والجنوب، إلى "الوحدة اليمنية"، شرط الشراكة بين ممثليهما، بشكل يعكس واقع القوى، والإرادات، الساعية لإنجاز "الوحدة اليمنية"؛ لحفظ "الوحدة اليمنية"، ويجعل قيادتها تتحلّى بأمرين:

الأول: الشرعية- التي تحققت بإعلان "نشأة الجمهورية اليمنية"، بإرادة "قيادتي ما قبل الوحدة".
الثاني: استمرار الوحدة، وإدامته، من لدن أبرز "التيارات السياسية"، و"القيادات المؤثرة"؛ "بمن ما بعد الوحدة"؛ وتحققه ضمانتان:

١. العدالة- التي تنعكس على الأبعاد: الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية؛ لتحقيق الدعم الشعبي، للعملية السياسية، بعد الوحدة؛ ليحقق الرضا الشعبي "بالوحدة"، وصيانتها.

٢. المشاركة السياسية: تضمن تحقق دعم "التيارات السياسية"، المرتبطة بالمناطقية، شمالاً وجنوباً- في ظلّ الوحدة؛ بضمان عدم تهميش تيار لحساب آخر؛ لضمان "استمرار إرادة" دعم جمهورية الوحدة، التي تفسح المجال أمام كلّ التيارات، بتوازن يضمن المساواة بإتاحة الفرص.

المقصد الأول: مجلس الرئاسة ومشروعية النظام السياسي للجمهورية اليمنية^٤:

أدى اتفاق ما قبل الوحدة، لإقرار "شكل النظام السياسي"، وآليات عمله في ظلّ "جمهورية الوحدة" يحقق "التوازن السيادي" ببعدين:

أ. البعد الأول: يضمن التكامل بين "شطري يمن ما قبل الوحدة"؛ بالإسهام في "حفظ سيادة" جمهورية الوحدة، بمشاركة "قيادات التيارات اليمنية"، من الجنوب "بمجلس الرئاسة" وفق النسبة العددية، و"الاعتبارات السياسية"، التي تصون الوحدة، والحؤول دون "التفكك والتشطير"؛ لما توفّره الوحدة اليمنية من تظافر الجهود، وتراكم الإمكانيات، وتوافر القدرات، للشعب ككله، بأرض اليمن الموحد.

ب. البعد الثاني: يدعم "المشاركة الفاعلة"، للتيارات والاتجاهات السياسية، بما يضمن تحقيق الصيغة الديمقراطية، "ليمن الوحدة". ويتحقق في إطار الوحدة- وأبرزها "مجلس الرئاسة السداسي"- مكسبان: "تحقيق الوحدة"، و"ترسيخ الديمقراطية".

المقصد الثاني: آثار حرب الانفصال، في بناء الحدود النفسية لإزاء الوحدة اليمنية:

لم تأت رغبة النكوص "عن الوحدة"- ممن عُرفوا فيما بعدُ "بالانفصاليين"- من فراغ؛ وأعني بهم "الشريك الجنوبي"؛ الذي سهّلت قيادته محادثات ما قبل الوحدة؛ بشكل ملفت؛ كشف- حينها رغبة قويّة لهم، لتجاوز "مشكلات الجنوب المتعددة- ولم تأت رغبة النكوص عن الوحدة"، بتأثير إقليمي، "ولا حتى دولي"، إذ قد حظيت "الوحدة اليمنية" بقبول، وبدعم ملحوظين؛ لا يسمحان بالقول بوجود "تأمر على الوحدة"، بقدر ما يربط بين رغبة الانفصال، ونكوص قيادة المجلس الرئاسي، ممثلةً بشخص "علي عبد الله صالح"، ومعه داعموه، من التيارات الممثلة بالمجلس، وفي مقدمتها ممثلو المؤتمر الشعبي العام، و"حزب الإصلاح"؛ لتهميش الحزب الاشتراكي، وممثليه؛ بالتصويت على تعديل "مؤسسة الرئاسة"؛ وإقرار "تفكيك المجلس الرئاسي"، لتحجيم ممثل "الحزب الاشتراكي"، وإبعاده عن دائرة صنع القرار، وعن هرم السلطة التنفيذية؛ جاءت مبررة- وفقاً لهم- باتجاهين:

١. اتجاه أيديولوجي "يمثل مبررات عقديّة، يبتئها" التيار الإسلامي، "التجمع اليمني للإصلاح"؛ بحجّة "تحصين المجتمع اليمني من المد الشيوعي"- وفق وصفهم- "ومن الفكر الاشتراكي".

٢. اتجاه مصلحي "براغماتي"؛ يبتئها "المؤتمر الشعبي العام"، الذي يعدّ الوحدة اليمنية منجزاً وطنياً تاريخياً، يستحقّ التصلّ عن اتفاه مع الحزب الاشتراكي، الذي قاد الجنوب نحو "الوحدة اليمنية"؛ ومن ثمراته للمؤتمر الشعبي العام، التفرد بقيادة اليمن، وإبقاء خيوط قيادته بأيديهم، دونما يدبث مؤهلاته القيادية واضحة، في ظلّ المقارنة بين أعضاء "مجلس الرئاسة".

المقصد الثالث: آثار فك الارتباط، ونتائج دعوة الانفصال:

وكانت نهاية استبداد قيادة جمهورية ما بعد الوحدة، وتتصلّت عن مراعاة الاتفاقات التي ولدت الوحدة؛ والاستبعاد والإقصاء "لمن كان ذا سمت قيادي، مع خبرة تنظيمية حزبية مقدّرة، لدى الاشتراكي وقيادته؛ تبعه نشوب حرب الانفصال"؛ التي بدأت تحت غطاء المحافظة على اتفاق الوحدة، ونظامها الذي شكّلته تلك الاتفاقات، وما بنته من تشريعات؛ لكنّ تعدّد الموقف العسكري، دفع إعلان الجنوب فكّ الارتباط بالوحدة

وبصنعاء، بقيادة "علي سالم البيض"، وجلّ أعضاء "الحزب الاشتراكي" بعدن؛ سنة ١٩٩٤، يستثنى منهم التيار الوطني الموحدوي "ضمن" تنظيم الحزب الاشتراكي^٦، ولّد نمطين:

الأول: مدافع عن الوحدة، متغاضياً عن "سوء إدارة قيادتها"، إزاء "المشاركة في ظل المساواة"، ممثلاً بجلّ الشعب اليمني بشماله، مع "القيادات الوحدوية" من الطرفين، واعتبار أي "مساس بالوحدة" تكوفاً؛ عن "منجزات الوحدة" المنشودة، التي تعدّ خطوةً في طريق "تحقيق حلم الوحدة العربية الكبرى".

الثاني: مُدافع عن "حقوقه ضمن الاتفاقات" التي أنشئت على أساسها الوحدة، واعتبار النكوص عنها، ترصيصاً بحقوق الشعب في الجنوب، وتغيباً لمصالحه، واستغلالاً لما في الجنوب من موارد ومنافذ، دون موازاتها "باستحقاقها في قيادة الوحدة"، ولا في "تحقيق الرفاه المنشود"، واعتبار التقلّتها منها "انقلاباً على اتفاقات الوحدة"، ومساراتها المرسومة. وشكّلت حرب الانفصال، مؤشراً لأهمية اليمن، ومدخلاً لاهتمامات "دول الخليج العربية"، وعدها اليمن وما يجري فيه، مؤثراً مباشراً على "استقرارها"، دفعها لدعوة مجلس الأمن، لمناقشة ما يشهده اليمن، من "حرب الانفصال"^٧. وعطّل ذلك كفاءات عسكرية جنوبية، أقصيت بلا ضمانات لأسرهم؛ تحوّلوا لنواة: "المجلس الانتقالي الجنوبي" فيما بعد، وصاروا ورقةً للرئيس صالح "تبرّز" استبداده، لحماية الوحدة^٨.

المطلب الثاني: تأزم العلاقة بين: التحزب المصلحي والاتجاه الإسلامي

لوصف "العملية السياسية اليمنية"، لا بدّ من متابعة "فاعلية الأحزاب السياسية"، و"حركة التحالفات"، لفترة ما بعد "الوحدة اليمنية"؛ لرصد أبرزها تأثيراً بالأزمة اليمنية، في قادم الأوقات، والأحداث، والمنعطفات في "واقع العلاقات الحزبية"، أنثرت في "مسارات العملية السياسية" بين: "الوحدة اليمنية"، وما بعد "الربيع اليمني"؛ أبرزها؛ "العلاقة بين أبرز تيارين حزبيين هما: "المؤتمر الشعبي العام"، و"التجمّع اليمني للإصلاح"^٩.
المقصد الأول: مرحلة ما بين "الوحدة اليمنية"، وتحالفهما:

وتأتي في ظلّ مشاركتها "بمجلس الرئاسة"، وتحالفهما لتجاوز تأثير الحزب الاشتراكي اليمني، ذي "القدرة التنظيمية الشعبوية" في أوساط المتعلّمين والمتقنين، من غير ذوي "الميول الدينية"؛ كرّس "عوامل التنافس السياسي"، و"رغبة" اختطاف الوحدة اليمنية - بوصفها إنجازاً، يُحسب للشعب اليمني ككله - وتجييرها لانتماآت سياسية، وتهميش منافسيهم. ولّد هذا الأمر أزمةً أولى، تقف أمام مسيرة "اليمن الموحد"، كلفته حرباً داخليةً، أطفأتها "تطلّعات أبناء اليمن" باستمرار مسيرة الوحدة، بوصفها "أعلى قيم الثقافة اليمنية"، وأعلى تطلّعاته عقب "التحرّر من الاستعمار"؛ وأسهم في تجاوزها "الأداء الحكومي" الذي أسهم في تميزه تحالف: "المؤتمر"، و"الإصلاح"^{١٠}، وضغط الفساد، ورفع معدّلات النمو، وأسهم في "دفع عجلة التنمية". وتولّدت رغبةً إقصاء "الحزب الاشتراكي"، بحجة "التصدّي للصبغة الماركسية"، وإضعاف تمثيل "علي سالم البيض"، في "مجلس الرئاسة"، بتبرير قرار اختيار أعضائه "لعلي عبد الله صالح" رئيساً، وصاحب قرار، ينفك عن نائبه "علي سالم"؛ وحلّ "المجلس الرئاسي" للإبقاء على حبال السلطة بعيدة، عن "التيار السياسي الجنوبي"، ذي النزعة الاشتراكية، والأمر يدفع إليه تطلّعات، تُنمّي بدورها قدرات الحزبين "الإصلاح والمؤتمر"، وهما:

١. تطلّعات "أيديولوجية" تمثّل "مبررات عقديّة" يتبنّاها "التيار الإسلامي"، ممثلاً بالتجمّع اليمني للإصلاح؛ رغبةً منه لتهميش "التيار الأيديولوجي الاشتراكي"، في إطار الاختلاف - وفق تصوّره - بين: "العقيدة الإسلامية"، و"الأيديولوجية الاشتراكية"؛ فيتحقّق بتهميش "الاشتراكي"، والتحاليف مع العلمانيّ البراغماتيّ ممثلاً بالمؤتمر الشعبي العام "يسمح بالنتيجة بالعمل، في إطار دعويّ رسمي، بتوسيع القاعدة الشعبية للحزب للإصلاح"، وبمشاركته بشكل أوسع في المسك السلطة؛ يسمح "بأسلمة الوحدة اليمنية"^{١١}، إذا صحّ الوصف.

٢. تطلّعات "براغماتية" يسعى إليها "المؤتمر الشعبي العام"، للإبقاء على "القيادة" بيد زعيمه "علي صالح"؛ للاحتفاظ بخيوط النظام السياسي، "وصنع القرار اليمني" بدائرة يسودها التحالف، بين "المؤتمر"، و"الإصلاح"؛ يبقى زعامة اليمن الوحدة، بيد القيادة التقليدية، "لعلي عبد الله صالح".
أفرز - ذلك - التقارب؛ تحالفاً بين: "المؤتمر"، و"الإصلاح" وتشاركهما في "إدارة السلطة"، بعد سعيهما لتسمية "علي صالح" رئيساً دائماً للجمهورية، بجانب ما أبداه "جمهور الإصلاح" من جهودٍ حسمت "حرب الانفصال ١٩٩٤" لصالح الوحدة؛ ما أفسح للإصلاح بأفقين:

أ. العمل شريكاً في "قيادة اليمن"؛ أسهم في زيادة شعبية "تجمّع الإصلاح"؛ لأدائهم: "بمجلس النواب"، و"الحكومة اليمنية"؛ تسبّب في "تدنّي شعبية المؤتمر الشعبي"، وتخوّفه من "حسم التنافس السياسي والانتخابي"، لصالح "الإصلاح".

ب. العمل في إطار "إدارة العملية التربوية"، بفتح مدارس حكومية، بمناهج إسلامية - عزّزت نتيجة التخوّف من "الثقافة الاشتراكية"، الوافدة من الجنوب عقب الوحدة - وتشرف عليها "هيئة معاهد علمية يديرها" "الإصلاح"؛ أسهمت بزرع "مكوّنات ثقافية إسلامية" في النشء، أثار مخاوف "المؤتمر"

الشعبي" - من تكوين جيلٍ يرفدُ حزب الإصلاح "بجماهير، وقيادات، تعيد ترتيب "سَلْمُ التيارات السياسية"، وتصبب "مكانة المؤتمر الشعبي"، وقدرته على الفوز بالانتخابات، وفقدانه الصدارة، وتغلّت زمام السلطة.

المقصد الثاني: حقبة فكِّ التحالف بين "المؤتمر"، و"الإصلاح":

ثمة عوامل موضوعية، تمثل "الوضع السائد في اليمن"، وأخرى ذاتية، تعزُّ عن رؤية كلا الحزبين وتطلعاتهما؛ في ظلّ اختلافهما، المبني على تضارب المصالح، بينهما؛^{١٢} أدت كلها، إلى فكِّ الارتباط بين "الحزبين الرئيسيين"، وتحولهما إلى التنافس "المحموم":

العوامل الموضوعية: رأى الحزبان: "المؤتمر"، و"الإصلاح"، أن مبرر تحالفهما قد زال، لعوامل موضوعية:

١. "استقرار جمهورية الوحدة"، ورسوخها أمام "محاولات الانفصال"؛ وتزايد "الدعم الدولي لليمن".

٢. زوال خطر تصدُر "الحزب الاشتراكي"، تعبيراً عن زوال خطر "علمنة اليمن".

العوامل الذاتية: كلا الحزبين، وجدا أنهما أمام رغبات، ضمن "الخارطة السياسية لمستقبل اليمن":

١. "فحزب المؤتمر الشعبي العام" بقيادة صالح، وجد نفسه أمام مهامٍ جسامٍ لتهميش "الإصلاح"، في زمنٍ شكّلت فيه "قضية الإرهاب"، والتصدّي "للإسلام السياسي" - هاجساً مستقبلياً، للعالم وللمنطقة؛ برز تهميش "الأحزاب الإسلامية"، فإقصائها، فملاحقتها، ومحاسبتها.

٢. أمّا حزب التجمع اليمني للإصلاح، فقد راهن على خبرته، في قيادة اليمن، وإدارة مؤسساته ووزاراته؛ "للفوز بثقة الشعب اليمني، وخصد أصوات الناخبين"؛ وإثبات براءته من الإرهاب، وأنه "حزب سياسي" يتطلع لقيادة اليمن، "إلى ما فيه صلاحه"، في الداخل والخارج وفق شعاراته.^{١٣}

المقصد الثالث: تصعيد التنافس، فالصراع، بتأثير قوى إقليمية:

توجت أزمة الموقف بين الحزبين، بمظهرين:

الأول: تخلي "الإصلاح" عن دعم مشاريع المؤتمر، وعن معاركه، التي يعدّها "الإصلاح" سياسية، وليست وطنية؛ كتخليه عن دعم الحرب ضدّ الحوثيين؛ "دفع الرئاسة لاستمالة الحوثيين" وتهديتهم، للاستعانة بهم ضدّ الإصلاح، بوصفه حزباً مخالفاً لمذهب الحوثيين، الذي يقوده الرئيس صالح".

الثاني: تضيق "المؤتمر" على "الإصلاح"، بإلغاء وإغلاق أبرز المؤسسات الأكاديمية التربوية، التي يديرها "الإصلاح"، لإفشال تأثيرهم في الشباب واستقطابهم، لما لمشاريعهم من أثر في "تقويم ثقافة المجتمع"،^٤ أمثلةً "بهئية المعاهد العلمية"، وهو تضيق يمسُّ التأثير السياسي، "والتنافس الانتخابي".^٥ وسجلت استعانة "المؤتمر الشعبي العام" بسفارات عربية كبرى،^٦ فترة الانتخابات الأخيرة، للإسهام بتزوير الانتخابات، التي أخذت أكثر من مظهر ووسيلة، أبرزها خلال الانتخابات الأخيرة، والتي سبقتها؛ بحسب ما وجهه منافسوه، وإقرار مسؤولي المؤتمر نفسه.^٧ الحقبة، السابقة للربيع اليمني، بدورتين انتخابيتين؛ سادها "تنافس محموم"، ومحاولات التسقيط، وتبادل الاتهامات، بتسييس الدين من "الإصلاح"، مقابل "تشر الطائفية" من المؤتمر، وإثارة المخاوف من شبح "الإسلام السياسي". والموقف الأبرز، الذي قوّص "استقرار اليمن"، وإشعال ثورة الربيع اليمني، بتشجيع "الإصلاح" للاعتصامات ضدّ بقاء "صالح"؛ وامتدّت آثاره، إلى خارج دائرة التنافس الانتخابي، والصراع السياسي، ليُدخل اليمن دائرة الصراع والفوضى، لم تكن القيادات العسكرية بمنأى عنه العام ٢٠١١، وأثمرت "خلع الرئيس"، في ظلّ "المبادرة الخليجية"، بوصفها من مؤشرات "تدخل القوى الإقليمية"، بالشأن اليمني.^{١٨}

المطلب الثالث: تأزم الخلاف: "السياسي/الطائفي" بفعل "الحروب الست":

لن يكون "الاستبداد بالسلطة من رئاسة اليمن، وقيادة المؤتمر" بعيدة عن مسؤولية "تأزيم العلاقة بين: السلطة، وجماعة أنصار الله الحوثيين؛" زيادةً إلى "عوامل موضوعية"، كانت سبباً مباشراً في إشعال "الصراع ضدّ الحوثيين"، فيما عُرف "بالحروب الست"،^٩ يؤكّد -افتراضاً هذا البحث، أنها من أسباب تعقيد الأزمة اليمنية، عقب الربيع اليمني، وكشف أبعادها المركبة -بفتح الباب لتأثير "القوى الإقليمية في شؤون اليمن"، وامتداد أزمته.

المقصد الأول: بداية الصراع بين السلطة والحوثيين بوصفه "خلفاً محلياً":^{٢٠}

متلّت بدايات الصراع بي السلطة، والحوثيين، ككشفاً عن وجود أزمة حقيقية، تعاني منها اليمن، كامنة بمظهرين:

الأول: "عسكرة البلاد"، من "المؤتمر الشعبي"، بوصف اليمن جمهورية، أسس نظامها عسكريون؛ جعل مفاصل الدولة متأثرة -حتى في دوائر الحكم المحلي- "بالصبغة العسكرية"؛ إلى جانب مازجتها "بالصبغة القبليّة"؛ عدّ أمراً يجري طبيعة "التركيبة الاجتماعية اليمنية"، بعد أن تسلّحت القبائل، نتيجة "الطبيعة الجغرافية اليمنية" الجبلية -الصحراوية.

الثاني: أن اليمن لا يمانع من استخدام أيّة مساعداتٍ من الخارج -دون رقابة- فتح باب "التأثر بالقوى الخارجية"، أو مهّد له، بأدنى وصف.

وبناءً على "تلك الفرضية"، سعى "الحوثيون" في ظل ذلك، لتحصين قراهم، بمستوى ألفت أنظار السلطة، واعتباره تهيئةً لعصيان، يستهدف النظام، "واستقرار المنطقة".

وعقب ذلك دُشنت "الحرب ضدَّ الحوثيين"، مستهدفةً مناطقهم بمبرر تجاوزهم النظام، واستهدافهم "الحكم المحلي"، ورفض الاستجابة لقراراتها، "لحفظ النظام والأمن"، فيما يخصُّ التحقيق مع زعيمهم الحوثي، الذي كان وقتها يتمتعُ بحصانةٍ برلمانية؛ فواجهت السلطة المحلية بالسلاح، وقتل منها بضعة أشخاص، تسببت بتوسع الخلاف، ليُشعل فتيلَ أولى الحروب، سنة ٢٠٠٤. ٢١

ومنذ تلك الأحداث، لم يتوارَ تأثير القوى الإقليمية المختلفة في الشأن اليمني، فوجهت السلطة بصنعاء، أصابع الاتهام لجماعة الأنصار الحوثيين لارتباطهم بإيران، وحزب الله بלבnan، وسعيهم -وفق السلطة- لإعادة نظام حكم الأئمة، لقربه مذهبي منه؛ وتذرعُ به صنعاء، لتحميلهم "مسؤولية العصيان والمواجهة". ٢٢

وحملت "جماعة الحوثي" السلطة مسؤولية المبالغة باستهدافهم، نتيجة "علاقات السلطة بالسعودية"، وبالولايات المتحدة الأمريكية؛ وهو اتهام وجهته "جماعة الحوثيين" لنظام "صالح" عقب احتلال العراق، وواجهت جماهيرهم الرئيس بذلك خلال زيارته "صعدة" العام ٢٠٠٣. ٢٣

المقصد الثاني: تعمق الاختلاف، وتعدُّد الحروب، واستعصاء حل الأزمة؛ ٢٤

"الحروب الست"، بين: السلطة، والحوثيين، كانت بمثابة حربٍ طويلةٍ ممتدة، تتخللها أكثر من هدنةٍ، لا تلبثُ أن تشتعل مجدداً، يؤكدُ فرضاً مرگباً: الأولى: نقلتُ "خيوط حل الأزمة" بين الطرفين، من السلطة بصنعاء.

الثانية: تعمقُ الخلاف بين طرفي الصراع، وتعمدُ الأزمة بينهما.

وهذان الفرضان، أدبياً إلى الاتجاه بالصراع، لتوليد آثارٍ جديدة، تتمثلُ في:

١. أن تزايد "سفك الدماء"، في ظل الحرب، ومخسائرهما المادية، أثقلت كاهل الدولة، و"جماعة الحوثيين"، ولذَّ رغبة "الإنهاء للصراع"، والعودة لأوضاع ما قبل العام ٢٠٠٤.

٢. اتجاه الطرفين إلى خارج حدود اليمن، وتطلُّعهما لتلقي الدعم، بشتى صورته ومختلف مستوياته، وتعدُّد أشكاله؛ حوّل الصراع من "المستوى المحلي اليمني"؛ إلى "المستوى الإقليمي"، الذي لن يخفى عنه آثارُ "الإردات الإقليمية"، في توجيهه وضبطه، قياساً بمصالحها هي؛ وإن كان ذلك كلهُ أمراً غير معلنٍ.

٣. تصاعد الحرب، باستخدام أسلحة متطورة، ومنها الطائرات؛ قابله التصدي لها بأسلحة لم تتوفر لغير الجيش قبلها.

٤. وألقت الحرب بظلالها على "الاقتصاد اليمني"، لمحدودية الموارد، والتعويل على "المساعدات الدولية"؛ فلغت خسائر الحرب "مئات ملايين الدولارات". ٢٥ وما تقدّم ألقى بظلاله، على الأزمة بضرورة حلها بإشراف "قوى إقليمية"؛ تمثلت "بالمبادرة القطرية"، التي أوقفت إطلاق النار، والحرب الرابعة في ١٦/٦/٢٠٠٧؛ توجتُ بتوقيع اتفاق الدوحة في ٢٠٠٨/٢/٢٧؛ ما يعني "انعدام الثقة بين طرفي القتال، وتواري إمكانية حل الصراع بأدوات وضمائنات داخلية"؛ ستلقي بظلالها على "أزمة الربيع اليمني".

المقصد الثالث: تحوّل الصراع، إلى صنعاء، والإسهام في الربيع اليمني:

مثلتُ نهاية الحروب الست تمهيداً للإجهاد على السلطة ومؤسساتها بصنعاء، والتحوّل باستهداف "مفاصل النظام السياسي بصنعاء"، من الحوثيين لهدفين:

١. رغبتهم في توسيع نفوذهم، بعد أن تحوّلوا، إلى "جماعة مسلحة معقدة، خرجت عن كونها "جماعةً مذهبية"، وعن كونها "قوةً قبلية"؛ بفعل:

أ. تعمقُ الصراع، ضدَّ السلطة في "الحروب الست"، وما تستدعيه من حشدٍ للطاقات، والنواظم، التي تسهم في تقوية شوكتهم، حفظاً لقوتهم، ودعماً لتأثيرهم.

ب. نتيجة تلقّيتهم دعماً خارجياً، متعدّد الأطراف: دولة، أو حزباً ذا تنظيمٍ مسلح، تلقي الجماعةُ بهما في إطار "التقارب المذهبي"؛ ممثلاً بدعم إيران لوجستياً، لتوفير حمايتهم، وقتالياً من حزب الله لتطوير قدراتهم، وتدريبهم؛ وفق معنيين بالشأن اليمني. ٢٨

٢. الإسهام "بموجة الربيع اليمني" -في إطار "القوى اليمنية المنظمة لهذا الهدف- المستنسخة، عن نماذج شهدتها: تونس، ومصر؛ لتحقيق:

أ. رغبة تقويض "النظام الذي قاتلهم لسنوات"، كلف الحوثيين الكثير، في مختلف المستويات.

ب. رغبتهم بالتأثير "بمستقبل النظام السياسي"، وتحديد شكله.

٣. ولم يقف تأثير الحوثيين بصنعاء، عند حدود "الإسهام بخلع الرئيس صالح"، بل في:

أ. المشاركة في "الحوار الوطني" ومخرجاته، "لتحديد مستقبل اليمن"، والنظام السياسي، "في إطارٍ يجمع القوى السياسية الفاعلة"، وفقاً لحجمها ونسبتها "بين القوى الأخرى".^{٢٩}

ب. سعت جماعة الحوثيين، للإسهام في "مستقبل اليمن"، بما يفوق حجمها، نتيجة خبرتها في "إدارة الصراع"، وتعويلها على "الإرث التاريخي لليمن"، المرتبط بمحاولة إحياء "نظام حكم الأئمة"، الذي يرتبطون به مذهبياً؛ يؤكد وجود "أطرافٍ إقليمية"، تدعمهم بذلك؛ ضمن محاولة بناء "نظام سياسي"، يمكن خلاله "ضبط التوازنات الإقليمية في المنطقة"، والتأثير فيها.

ويؤكد تأثير القوى الإقليمية في تعقيد "الأزمة اليمنية"، واستمرارها.

المبحث الثاني: تأثير الأطراف الإقليمية في تعقيد الأزمة اليمنية لله:

يمكن استجلاء تأثير "القوى الإقليمية" في "الأزمة اليمنية"، وزيادتها تعقيداً، بتتبع ذلك التأثير، واتصاله بما شهده اليمن المعاصر من أحداث بارزة؛ وقد تكون الأبرز في المنطقة. ويبنى هذا المبحث على فرض رئيس، يتمثل بإمكانية وصف "مواقف القوى الإقليمية"، تجاه "أزمة اليمن وجذورها"، بكونها مواقف متضاربة، ما يعني أنّ المواقف في جملتها تؤكد أمرين:

الأول: أنّها لم تأت متطابقة مع "المصالح اليمنية العليا".

الثاني: أنّها جاءت في إطار يليّ "مصالح تلكم القوى الإقليمية"، وميدانها اليمن، ومسوغها "أزمته".

وينتج عن الأمرين، نقطتان:

١. أنّ "المواقف الإقليمية" لم تستهدف "استقرار اليمن"، إلا في إطار ما يليّ مصالحها.

٢. أنّها لم تأت باتجاه واحد؛ ما جعل التضارب، إزاء "الأزمة اليمنية"، ينتج أمرين:

أ. زاد الأزمة تعقيداً. ب. أطال أمدها.

المطلب الأول: مواقف "القوى الإقليمية" من الأحداث البارزة الى ما قبل الربيع اليمني:

لم تكن "القوى الإقليمية" بعيدة عن أبرز الأحداث، التي شهدتها اليمن، التكتف اهتمام "قوى إقليمية" باليمن، وتأثيرها بما يجري فيها، من أحداث؛

لتؤكد وجود جذور ضاربة، تتأثر باليمن، وبأحداثه، وتؤثر فيها، وأبرزها:

المقصد الأول: الموقف من الوحدة، ومن حرب الانفصال ١٩٩٤:

جاءت "الوحدة اليمنية" حلقة في سلسلة من المباحثات والمحاولات، بين طرفيها، منذ سنوات، تخللتها رغبة في الترتيب للوحدة، والإعداد لها تخللتها مراحل فتور، وتوتر بينهما، ولعل الأبرز مما يتصل بموضوع البحث، يؤكد وجود تضارب، واختلاف في "مواقف القوى الإقليمية" إزاءها؛ فالوحدة اليمنية:

أولاً: جاءت بعد سنوات من مشاركة اليمن "الشمالي"، "بحرب الخليج الأولى"، بجانب العراق ضد إيران؛ وهو أمر وافق مواقف السعودية والكويت، وخالف مواقف عُمان والبحرين.

ثانياً: أنّها جاءت عقب "حرب الخليج الثانية"، ردّاً على "غزو العراق للكويت"، وموقف اليمن المخالف للقوى الإقليمية، التي أجمعت على "ضرب العراق"، في ظل تحالف دولي واسع.

وكان إعلان الوحدة اليمنية، قد شكّل مكسباً لتطلعات كثير من "الشعوب العربية" التي تعدّه "مكسباً وحدوياً"، في ظل عالم، يشهد انقسامات كثيرة، ومنها ما شهدته بعض من "دول الوطن العربي"، من محاولات الانفصال؛ في الوقت الذي شكّلت "الوحدة اليمنية تحدياً، في دول المنطقة، لا سيما الخليجية منها؛ لعاملين:

١. أنّ "دول الخليج" يمكن وصف أنظمتها "بالتقليدية"، التي تتحسّس من "الأنظمة الجمهوريّة".

٢. أنّها تخشى من "دولة جمهورية"، يقارب تعداد نفوسها، مثيلها في دول الخليج مجتمعة.

ومع ذلك؛ فنمّة ما يخفف هذين التحديين، وتجاوز احتمالات خطرهما، على دول الخليج، ومن أبرزها:

أ. ما يتصل "بطبيعة الشخصية اليمنية"، وبسلطانها وتمسكها "بالقيم العربية الإسلامية"، وانعكست في أمرين، أثراً على "رؤية اليمن"، للدول الخليجية "المحيطة بها، بكونها رافداً لاقتصادها:

- فقد شكّل اليمنيون الشريحة الأبرز من الأيدي العاملة، ورؤوس الأموال، بدول الخليج لاسيما السعودية، ربط اليمن بها، وأسهم في إحداث تأثير، وتأثر "بين اليمن، ودول الخليج؛ وصار الاغتراب من "مصادر الدخل اليمني"، ذي التأثير الواضح في "عجلة الاقتصاد اليمني"، وبنيتها التحتية.

– أن "دول الخليج" أسهمت بجانب العراق، بدعم اليمن، بالمشاريع: التعليمية، والصحية، والتنمية؛ لما يشكله اليمن من امتداد لتلك الدول، ولتداخل شعوبها؛ وللطبيعة السلمية للشخصية اليمنية؛ المشهود لها حتى في دول شرق آسيا، وأوروبا وأمريكا، دفعت جلّ تلك الدول إلى تسهيل منحهم جنسيتها.

ب. ما يتصل بالجانب الاستراتيجي، والتعاون بين اليمن، والدول الخليجية؛ فتجلى في:

– وجود تعاون مسبق بين "اليمن الشمالي"، و"أمريكا"، و"السعودية" لدعم ما يعرف بالجهاد ضدّ الوجود السوفيتي بأفغانستان، في ظلّ مشروع استراتيجي أمريكي لتقويض امتداد الاتحاد السوفيتي، والإجهاز على وجوده، بما أسهم في تفكيكه، بدعم مالي سعودي، وبمقاتلين يمنيين؛ ولاسيما بعد أن هيمنت قيادة المؤتمر الشعبي العام على السلطة، ممثلة بقيادة "علي صالح"؛ التي تطلّفت من آثار وجود "التجمع اليمني للإصلاح"، ومن آثار "النفس الاشتراكي" الذي تراجع بعد حسم "حرب الانفصال"، لصالح مشروع الوحدة وصالح.

– واعتماد اليمن، ما بعد الوحدة على "التعاون الاستراتيجي" مع "الولايات المتحدة الأمريكية" بجوانب: التسليح، والاستخبارات، والمعلوماتية، والتدريب؛ يجعل خيوط السياسة الخارجية اليمنية، مرتبطة بالإدارة الأمريكية، لاسيما ما يخص حلفاءهم الخليجيين.

وهذه الأمور شكّلت ذاكرة، تؤثر فيما بعد، بمواقف القوى الإقليمية من "الأزمة اليمنية"، "الدول الخليج العربي"، و"إيران"، على السواء.

المقصد الثاني: الموقف من "الحروب الست" ضدّ جماعة الحوثي "بصعده":

لم يشهد اليمن -عقب "حرب الانفصال" -أشدّ من "الحروب الست" بين السلطة والحوثيين؛ وتسببت بخسائر جسيمة، فاقت توقّعات أطرافها، ومن يدعمهم، وتميّزت بأمور:

أولاً: أنّها "حرب داخلية"، لم تتصل بأزمات ما قبل الوحدة بين الشمال والجنوب، ولم تتعد أسبابها المتراكمة، عمّا ذكرناه بغياب العدالة الاجتماعية، والمشاركة السياسية.

ثانياً: كانت "الحروب الست" بمثابة حرب استمرت بضع سنوات، واستنزفت خسائر، فاقت التصوّر؛ ولهذا تركت آثاراً نفسية، بنت "حواجز نفسية" بين الحوثيين، وسلطة الرئيس صالح وحزبه" بالدرجة الأساس.

ثالثاً: تبادل الطرفان اتهامات موجهة للطرف الآخر:

١. فالسلطة تدّعي أنّ "جماعة الحوثيين" قد حصّنوا قراهم، ومواقعهم فيها، ببناء ملاجئ محصّنة، مستغلين ما رُصد من الدولة، لرصف الطرق، وتدعيم البنية التحتية، وأنهم فيما بعد استعانوا "بحزب الله اللبناني" في أمور، تتصل بالتدريب والمشاركة في الأعمال القتالية؛ وتلقوا دعماً من إيران، وأسلحة وأموالاً، تقوي ادعاء السلطة أنّ خلاف "الحوثيين" مع "الإدارة المحلية" في مناطقهم، كان مفتعلاً، ومبالغاً فيه.

٢. في حين تدّعي "جماعة الحوثيين" أنّ السلطة تستهدفهم، لانجرارها وراء قوى، تشعر بالقلق إزاءهم؛ وهم "أمريكا"، و"السعودية"، وأنّ مما جرى من حروب، لصالح أجدادها، ومما يمكن رصده من مواقف، للقوى الإقليمية "إزاء الحروب الست"، ووصفها في إطار، يعين في تفسير وجود "أدوار لتلك القوى" في "الأزمة اليمنية"، وفي تعقيدها.

– "الموقف الإيراني":

استطاعت إيران، أن تطبّع علاقاتها مع اليمن، وتبني علاقات، جعلت آثار النشاط الإيراني، في إطار علاقاتها الثنائية، واضحة المعالم؛ أبدت مساعداتها لليمن، في مجالات عديدة، منها ثقافي، برفد المكتبات اليمنية الرسمية، بمطبوعات مجّانية، تزيد من قبول الجانب اليمني للنشاط الإيراني المتصاعد في اليمن؛ والإسهام في "تعبيد طرقٍ محدودة"، وفتح بعض "المؤسسات الصحية الخيرية". إلا أنّ بعض المراقبين، عدّوا ما تقدّمه إيران لليمن، بتأثيراً ثقافياً، في إطار "سياسة إيران الخارجية"، المبنية على "تصدير الثورة"، ثمّ سياستها الهادفة "لنشر المذهب"؛ مستدلين على ما قدّمته من مساعدات ثقافية، لنشر "أصول المذهب وفقهه"، والعناية بتعبيد شوارع، تربط قرى قريبة مذهبياً؛ ويعزّز أولئك، بالتذكير بمشاركة اليمن لدعم العراق، بحربه ضدّ إيران؛ ولا يمكنها تغييب أثر "تاريخ العلاقات المأزومة باليمن"؛ ويعدها آخرون صفحة بيضاء، فتحتها إيران مع اليمن وسواه من دول المنطقة، لطّي صفحات "الصراع المسلح"، وأنّ إيران تفضّل بناء "علاقات سياسية ودبلوماسية متوازنة"، لتبني مكانتها المأمولة في المنطقة؛ وتعزّزها في مواجهة، قوى إقليمية، وأخرى دولية؛ بالمسك بأوراق سياسية، وإستراتيجية؛ تعينها في ذلك، وفي التأثير في التوازنات اليمنية، والتأثير في مستقبلها؛ ولا يغيب هاجس الدفاع عن الأمن القومي الإيراني، وإن بدا مبادرة منها في تحركها خارج حدودها.^{٣٠}

– "الموقف السعودي":

يمكن قراءة "الموقف السعودي من الحروب الست" في نقاط أولها "عامل الجوار"، فمناطق "الحروب الست"، مجاورة للحدود السعودية، وتهدد استقرارها. وقد أدركت السعودية، أن "الدور الإيراني" في المنطقة، لا يغيب عن "مشهد الحروب ضدّ الحوثيين" للتمدد في المنطقة، وهي هواجس رافقت نشوب الحرب العراقية/الإيرانية، دفعت السعودية لمدّ العراق بالأسلحة، والمعدّات الحربية المختلفة، وأدركت السعودية، وجود تحالف إستراتيجي، تنسجه المصالح، بين "إيران والحوثيين" تحت غطاء تقاربٍ مذهبي؛ "لاستساح" تجربة حزب الله اللبناني "في اليمن"؛^{٣١} يدفع السعودية للتحرك إزاءه؛ ولما تثيره "جماعة الحوثيين" على حدودها الجنوبية؛ لا بدّ من إنهائه؛ لهذا دعمت السعودية صنعاء، بشكلٍ فاق ما يحتاجه الجيش من دعم، ومن ناحية أخرى؛ فإنّ السعودية تخشى من "تعالى النفس المذهبي" الذي له امتداد في "مناطقها الشرقية"، "المطلّة على الخليج"، طالقريبية من البحرين، وغير البعيدة عن إيران نفسها؛ ما يدفعها لعدم التساهل في قضية "التمدد الحوثي"، ما بعد العام ٢٠٠٤؛ وما يعنيه تحالفهم مع إيران لأمن السعودية واستقرارها.^{٣٢} أمّا خلال نشوب "الحروب الست"، سجّل مراقبون دعم إيران للحوثيين "بمساعدات عديدة، بالسلاح، والأموال، والثقافة، والإعلام؛ إلى جانب تحوّل الحروب ضدّ الحوثيين، من صراع ضدّ تمرد - حسب وصف صنعاء - إلى صراع قبلي/قبلي، بين مناصري للسلطة، ومناصري لحوثيين،^{٣٣} زاد من قلق "السعودية"، ودفعها إلى "السعي لحسم الصراع"، ولا سيّما بعد اتهام الحوثيين للسعودية بتمكين "الجيش اليمني" من استهدافهم من مرتفعات سعودية، واحتلال الحوثيين "جبل الدخان السعودي"، وقد وجّه الطيران السعودي ضربات مباشرة مستهدفةً الحوثيين في الجبل المحتل، وأسر بضعة جنود سعوديين.^{٣٤}

- "الموقف القطري":

يأتي الموقف القطري، في إطار مساعيها للوساطة، ونزع فتيل الصراع؛ ليؤكّد أمرين:

الأول: عدم وجود طرف ثالث يمني، يمكنه نزع فتيل الصراع؛ ما يعني "ضرورة وجود طرف ثالث"، ضامن الإيفاء بالتزامات الطرفين، ويكون من "القوى الإقليمية" التي لم تتاصر أيّاً من طرفي النزاع؛ زيادةً على ما تقدّمه قطر "لدمج إعادة إعمار ما دُمّر، تعويضاً لما تسببت به الجولات الثلاث الأولى من الصراع.

الثاني: يؤكّد أنّ الحروب الست، قد تعمّقت، وتحوّلت من "أنشطة مسلحة"، ضدّ تمرد؛ إلى صراع معقّد، يستدعي دوراً إقليمياً، تبرّره:

١. تجييش قوى معارضة سياسياً، تجتمع عند تقارب مذهب، "أعني" حزب الحق، "ومنتدى الشباب المؤمن بوصفه جامعاً حوثياً، ثقافياً علمياً أيديولوجياً؛ يستقطب الشباب لتنشئتهم، منذ تسعينيات القرن الماضي".^{٣٥}

٢. تحشيد لحوثيين لعناصر قبلية، خلال "الحرب الثالثة"؛ شكّل بادرة، تخشاها السلطة بصنعاء.^{٣٦}

٣. تجاوز الحوثيين الحدود السعودية، ونشوب معركة بينهما "بجبل دخان".

٤. توعدّ الحوثيين "ببهبود صعدة"، بشكلٍ غير معلن.^{٣٧}

وأفسرت وِساطة قطر، عن إنهاء "الحرب الرابعة"، برعايتها مباحثات سلام، بين "الحكومة اليمنية"، والحوثيين في ١٦/٦/٢٠٠٧؛ مهّدت لتوقيع "اتفاق الدوحة"، في ٢/٢/٢٠٠٨؛^{٣٨} وهذا أمرٌ يلقي بظلاله على "الدور القطري"، عقب "الربيع اليمني"، وما أعقبه من تنامي "الأزمة اليمنية"؛ ولا سيّما عقب تأزم العلاقات السعودية/القطرية، والتقارب "الإيراني/القطري".

المقصد الثالث: تأثيرات "القوى الإقليمية" في "أحداث وممارسات سياسية يمنية":

بلغ المبحث الأوّل، إقرار مسلّم، مفادها أنّ الاستبداد السياسي، الذي مارسه: رئاسة اليمن بشخص صالح، "والاستئثار القيادي - إذا صحّ لنا الوصف - الذي حازته "النخبة الحاكمة"، ممثّلةً "بالمؤتمر الشعبي العام" بقيادة صالح، أسهمت في تعميق "الخلافات": "السياسية/المناطقية"، والسياسية/الطائفية، والسياسية/الحزبية، زيادةً على عوامل أخرى، عزّزت ذلك التمايز، وكوّنته، ولم تكن "مواقف القوى الإقليمية" بعيدةً عن هذه العوامل، بل تأتي في مقدّماتها؛ وقد أسهمت في أمور، أبرزها:

= "تسوية الاستبداد السياسي" لدى القيادة اليمنية "شخصاً" وتنظيماً حزبياً؛ إلى حدّ سعت فيه "قيادة اليمن"، "لتعديل الدستور"، وتمديد فترة الرئاسة" لصالح، مدى الحياة؛ عقب ضمان "أغلبية برلمانية مريحة للمؤتمر" بمجلس النواب.^{٣٩}

= التأثير في خارطة التيارات السياسية اليمنية، ولا سيّما فيما تجنيه عقب الانتخابات البرلمانية.

ومع وطأة ذلك؛ إلا أنّ ثمة عوامل، تخفّف من حدّة تأثيرها، لدى الأطراف اليمنية، إذ أنّ "الشخصية اليمنية" عُرفت ببساطتها، القابلة للمصالحة، والراضية بالتقاسم - ما لم تطرأ عليها طوارئ وافدة - لعوامل، يُعزى أبرزها إلى:

أولاً: "تدخل المجتمع اليمني"، ولا سيما بعد "تحقق الوحدة" وتجاوز "حرب الانفصال" - التي خففت حدة التحسس الشعبي "المناطقية"، ويأتي تصديقاً على هذه نتائج الانتخابات، ووحدة "المزاج الشعبي" في العيش في إطار "يمنٍ موحدٍ قويٍّ في اقتصاده، وامتداد جغرافيته، وعمقه البشري" إذا ما قورن بأوضاع، "ما قبل الوحدة".

ثانياً: التقارب المذهبي؛ الذي يجعل الفوارق المذهبية، اختلافاتٍ فقهيةٍ - ولا سيما في إطار المذهبين السائدين -^{٤١} تستوعب "قضايا التدين"، ولا تهدد "الرابطة الوطنية"، ولا "الروابط القبلية".

ثالثاً: إن تنوع الانتماءات السياسية الحزبية، لا يعبر عن "فواصلٍ مانعةٍ، دون الاندماج، في ظلّ روابطٍ أخرى، من أبرزها القبلية، والأسرية، اللتين شهدتا تنوعاً في إطارها، أسهم فيما بعدُ جعل العلاقة بين الأحزاب "تنافسيةً"، لا تقضي إلى "صراعٍ".

وعليه؛ فقد أدت مواقف القوى الإقليمية، وتأثيراتها، إلى بروز أمرين:

١. دفع القيادة اليمنية، بشقها: الشخصي، ممثلاً برئاسته، والتنظيمي، ممثلاً بالمؤتمر الشعبي؛ إلى مزيدٍ من الاستمساك بالسلطة، أنتج ما يقرب من وصفه "استبداداً سياسياً"، تجاوزت تلك الجوامع الثلاثة أعلاه.

٢. تعميق الاختلافات، وإلباسها صفةً سياسيةً، أدت إلى طبع العلاقات بين الجوامع (النواظم) المختلفة، بما يمكن وصفها بكونها مأزومةً. ومن بين تلك النماذج، للمواقف الإقليمية المؤثرة في تعميق حدة الاختلافات للقوى اليمنية/اليمنية، ما كان من التأثير في نتائج الانتخابات، ولاسيما انتخابات العام ١٩٩٧،^{٤٢} التي تحولت فيها سفارة أكبر دولة عربية، إلى "غرفة عمليات"، للتأثير في نتائج تلك الانتخابات، ولهذا الموقف أهميته، التي تبرز من الآتي:

أ. أن هذه الدولة تستضيف "جامعة الدول العربية"، بوصفها قناة شرعية القرارات، والمواقف الكبيرة، إزاء الأزمات، التي تشهدها الدول العربية، أكثر من كونها جامعة للعرب شعباً.

ب. وهو كذلك أمر، يظهر مسألة محاولة لِي الأمور، بما يجعلها موافقةً للمزاج الغالب لقيادات الدول العربية، المرتبطة بمشاريع قوى كبرى، لها مواقفها إزاء مشكلات وقضايا الراهنة، ولها مشاريعها المستقبلية، التي تجعل الفاعلية في إطار "الجامعة العربية"، أمراً لا يخرج عن سياق الأحداث الدولية، ولا عن سيرورتها.

ت. ومن بين تلك الأمور، قضية تغليب "القوى الحليفة للدول العربية وقياداتها"، المهيمنة على القرار في إطارها، وهو ما يبرز دعم علي صالح بوصفه حليفاً تقليدياً، منفتحاً استراتيجياً، ولوجستياً، ومعلوماتياً للغرب وقيادته.

ث. محاولة الإجهاز على القوى والتنظيمات الإسلامية الجوامع والسماط والفاعلية، ولا سيما ذات الأثر التربوي، الساعي إلى التأثير على "الثقافة اليمنية"، ومن ثم التأثير على ما بعد حدودها، بما قد يهدد "دول المنطقة ومجتمعاتها"؛ فكان الإجهاز على "الإصلاح"، والحوثين والأحزاب القريبة مذهبياً، ومنها "الحق". وبالنتيجة؛ فقد كان لمواقف القوى الإقليمية، وتأثيرها في اليمن، أثراً بالغاً في "استبداد الرئاسة اليمنية"، واستئثار "الحزب الحاكم"، وفي تهميش "القوى اليمنية" وإضعافه، إلى ما دون مستوى استحقاقاتها الاجتماعية، والسياسية، وأسهم ذلك في تعميق الاختلافات؛ وجعل الخلاص من ذلك، "الذهاب إلى خارج التنافس الحزبي"، والوصول إلى محاولة تقويض النظام السياسي بكامله، عقب فشلهم في إزاحة النخبة والحاكم. وودع هذا كله، إلى جانب نصائح وافدة من "القوى الإقليمية"، لها علاقات بزعامات أحزاب المعارضة، التي تعاني التهميش والإقصاء؛ للعمل على تأسيس، ما عرف فيما بعدُ، "باللقاء المشترك"، في ٦ فبراير ٢٠٠٣، ضمّ قوى عديدة،^{٤٣} اجتمعت على:

- "معارضة الرئيس صالح وحزبه، ونظامه"؛ ما يؤكد أثر "التمتية الديمقراطية في اليمن، خلافاً لمن حولها من الدول؛ التي تعد ذلك ممارسات استفزازية ضد أنظمتها التقليدية"؛ ولّد مواقف مسانحة منها ل"صالح".

- "توحيد الجهود" في "المواسم الانتخابية"، بوصفه رد فعل على التزوير، والاستقواء بقوى إقليمية، ل"صالح الرئيس صالح وحزبه".

- العمل على "تنسيق المواقف بين هذه القوى، في الممارسات، التي من شأنها توليد ضغوط على "الخصوم السياسيين"، و"يحقق لهم المكاسب؛ وهو أمرٌ يكشف بجلاء عن وجود "عوامل تنظيمية وتنسيقية بين أحزاب اللقاء المشترك" دفعت إلى التسريع "بربيع اليمن".

المطلب الثاني: مواقف القوى الإقليمية من الربيع اليمني؛

بدأت مواقف القوى الإقليمية أوضح من ذي قبل، فيما يتصل باليمن وربيعة؛ ويأتي ذلك -وفق ما سجلته المواقف حينها- في إطارين: الأول: الإطار العام؛ في المواقف العامة مما اصطلح عليه بالربيع العربي؛ وتحكمه المواقف منه، بوصفه حركةً تغييريةً، شهدتها دول عربية مغربية، لم تلبث أن اتجهت شرقاً؛ وأثارت المخاوف من بواعثه، والترقب لنتائج، في ظل الاختلاف بشأنه.^{٤٤}

الثاني: الإطار الخاص باليمن تحديداً، والذي يعزى عن امتداد "الربيع العربي"، وأدّت إلى "اعتصامات اليمن"، وثورته التي يمكن وصفها بـ"ربيع صنعاء"؛ وما أثارته من مخاوف، وترقبٍ لما ستؤول إليه أمور اليمن، ومستقبله؛ الذي له أثره "بدول الإقليم"، ولا سيما "دول الجوار"؛ التي لا تحتمل أوضاعاً أنظمتها "عدوى الربيع".

المقصد الأول: دعم حقوق المعتصمين، والاستقرار وأثر الموقف من الربيع العربي فيه:

اختلفت مواقف القوى الإقليمية من "ربيع اليمن"، ويكون الاختلاف مبنياً، على أمرين:

الأمر الأول: رؤية كل طرفٍ من الأطراف الإقليمية، لما عُرف بـ"الربيع العربي"، وتفسير دوافعه، وتوقعه نتائج، واستشراف آثاره. الأمر الثاني: مسافة "موجة الربيع" من هذا الطرف أو ذاك؛ بما يعني توجُّس القريب، من "عدوى الربيع وثورته"، بما يجعل "الاستقرار في اليمن" مصلحةً علياً لدول جوارها؛ ويجعل الموقف منه مرتبطاً بمصالح أخرى متداخلة، تفوق "استقرار اليمن"، لدى الأطراف غير المجاورة، زيادة على عوامل أخرى، قد يكون منها ما يخص "الداخل اليمني"، ونمط علاقاتهم باليمن، وبقيادته كذلك.

وأمن ناحية أخرى، فإن طبيعة الإجراءات المتخذة من تلك الأطراف، أعني بها "القوى الإقليمية"؛ فيأتي مستلهماً أسباب تفجّر "الثورة اليمنية"، و"الربيع اليمني"؛ الذي يأتي لعاملين:

العامل الأول: سوء "الأوضاع الاقتصادية"، يعزى آثارها، سوء "الأوضاع السياسية"، والاجتماعية.^٤

العامل الثاني: التأثير "بـالربيع العربي"، عقب نجاحه في "تونس" وفي "مصر" في إحداث التغيير، بعيداً عن "الممارسات الانتخابية"؛ لبلوغ التغيير المنشود، من "قوى سياسية يمنية".

ويمكن التمييز بين ثلاثة مواقف، من "ربيع اليمن"، من لدن "القوى الإقليمية"، المعنية باليمن، وبمستقبله، بما يجعلنا نسلم مع تلك الأطراف؛ لحقيقة أنها لن تقف متفرجة، على ما يجري في إطار ربيع اليمن:

أولاً: "السعودية": باشرت "السعودية" وفقاً لمعنيين "بظاهرة الربيع العربي"^٥ - باتخاذ إجراءات داخلية؛ تُحكّم قبضتها، دون إفساح المجال، للمعارضة، أو للأصوات التي تدعوها إلى "التحوّل الديمقراطي" عقب "الربيع العربي" امتداد موجاته، من تونس باتجاه مصر والشام؛ متخذةً تدابير؛ أبرزها:

١. إجراءات احتجاز؛ تعزل تلك الأصوات، عن الرأي العام السعودي، والجمهير.

٢. تفعيل قوانين التصدي للإرهاب، تجعل الخروج على الحاكم، مندرجاً ضمنه.

وتترك السعودية - وسواها من دول الخليج والمنطقة - أن "الربيع العربي" يشكل تهديداً بالغا، لنظامها السياسي، وهي قناعة تتولّد عن:

أ. أن العالم يحيى في ظلّ عولمة، لا يمكن خلالها إخفاء انتشار "الربيع العربي" والتأثر به.

ب. أن "الربيع العربي" يأتي في إطار رسم "خارطة الشرق الأوسط الجديد"، يستهدف "نشر الديمقراطية"، وإنشاء "نظام اقتصادي/أمني، شرق أوسطي"؛ وبالتالي يكون النظام السعودي مستهدفاً بالتغيير، وفق إرادات دولية فاعلة.^٦

ومن هذا المنطلق، زيادةً إلى تأثير "الجوار اليمني"، يأتي موقف السعودية المتحفّظ، من "الربيع العربي" بموجته اليمنية، وهو ما ترجمته بأفعال حاسمة، بالتعامل مع "الأزمة اليمنية"، فكان للسعودية الدور الأبرز، والأثر الأكبر، في التعامل مع الأزمة.

ثانياً: عُمان: بقيت عُمان "منتبهةً سياسةً محافظةً متحفّظةً"، إزاء "الربيع العربي"؛ استمراراً لمحافظتها في علاقاتها الدولية، والإقليمية، ومنها الخليجية؛ فلم تكن "عُمان" تتساق وراء ما يُبنى على إرادات الدول، ومنها الإقليمية، بل تتأى بنفسها عن الأزمات، وتسهم في العادة بحلّ المشكلات، بوصفها وسيطاً، وهو من مؤشرات محافظتها في "سياستها الخارجية"، وتصريفها في "ميدان العلاقات الدولية والإقليمية". وبناءً عليه، وعلى ما يربطها من علاقات مقدّرة باليمن، وما بينهما من علاقات: التأثير، والتأثر بمقتضى ما بينهما من حدودٍ ممتدة؛ جاء سعي "عُمان"، بما يهدئ أوضاع اليمن، في إطار إمكانياتها المقدّرة؛ التي انعكست على "المناطق اليمنية" المجاورة لها، التي تسبّب جوارها للسلطنة، بجني مزايا كثيرة، للانتفاع من حركة التبادل السلعي بين البلدين، اليمن وعُمان، جعل تلك المناطق هادئةً بشكل ملحوظ؛ نتيجة أنتعاش وضعها الاقتصادي، وقد غابت عن هذه المناطق، آثار "الأزمة الاقتصادية"، التي يعاني وطأتها اليمن، وقد بذلت عُمان جهوداً مقدّرة، لتهديئة ما يجري بصنعاء، بالتواصل مع السلطة بشكل واسع، ومع بعض الأطراف البارزين من القوى السياسية المعتصمة.

ثالثاً: قطر: ما يتصل بقطر؛ يمكن بحثه في إطارين:

١. موقفها من ظاهرة "ثورات الربيع العربي"؛ الذي يمكن وصفه "بالترويج للربيع"، وما قد يبلغ مستوى "المساندة" لتلك الثورات، بوصفها "محاولات تغيير سياسي"؛ ومن خلالها عدت قناة الجزيرة منيراً إعلامياً داعماً لموجات الربيع العربي، بوصفها:

- أ. "موجات تغيير"؛ تدعمها "قوى دولية"، لقطر "معها علاقات متينة، تصل مستوى التحالف الإستراتيجي؛ "كالولايات المتحدة".
- ب. "رفع معاناة التنظيمات الحزبية الإسلامية"، التي شاركتُ بفاعليّة واضحة، في "ثورات الربيع العربي"، وربّما قادتها جُلّها؛ إن لم تكن كلّها.
٢. موقفها ممّا يجري "في اليمن"؛ ويمكن تناوله في نقاطٍ أبرزها:
- أ. أنّ لقطر "جاءة مقبولاً" يمكنها-وفق إدراك السلطة بصنعاء-تهدئة "جماعة الحوثي"، لتأثيرها المقدّر عليهم؛ في حال أراذلت قطرُ ثني الحوثيين عن اعتصامهم، ضدّ السلطة، وهم الفئة الثانية من ناحية عدد المعتصمين، وشكّلوا ما يقاربُ ١٧٪ من المعتصمين.
- ب. أنّ لقطر علاقات تعاون ودعم، "للتجمع اليمني للإصلاح"، والذي شكّل "النسبة الأكبر من المعتصمين، بلغت ما يقرب من ٥٪ من المعتصمين، في ظلّ غياب الاشتراكي عنها؛ ولم تردّ قطر-إذن-ثنيهم عن اعتصاماتهم، وهو أمرٌ سجّلته أحداث اليمن بوضوح. بل وصل الحدُّ إلى أن تكون قطرُ متهمّة بدعم الاعتصامات (إعلامياً) خلال قناة الجزيرة، وتقريرها اليومية، ومتابعاتها لأحداثها، وهي متهمّة حتى بتقديم الدعم (لوجستياً) لقيادات معتصمي صنعاء.
- رابعاً: الإمارات: من أبرز ما سُجّل على مواقف الإمارات-ولا نقول موقف-إزاء "ثورات الربيع العربي"، خلال نقاط، أبرزها:
١. أعلنت الإمارات موقفها "بدءاً بتونس؛ بتأييدها رسمياً-عبر وزارة خارجيتها-ما يجري في تونس؛ بوصفه انعكاساً لمعاناة حقيقية، وأنّ للشعوب حقّ التعبير، بل وحقّ التغيير، وأنّ الحاكم، والنظام السياسي غير الناجح، في تلبية حاجات شعبه؛ يتحمّل مسؤولية ذلك.^٧
٢. وعقب ذلك، تبيّن أنّ ما جرى في تونس، لم يكن ليسكن عند حدودها؛ بل تعدّأها في إطار تحوّل ما جرى إلى "ثورة منقلبة" تتوقّ لها شعوبٌ كثيرة، زيادةً على إقرانها بإرادات خارجية داعمّة كبيرة، تسعى لاستثمارها لتكون شرارة التحول بالمنطقة، إلى المشروع "الشرق أوسطي الجديد"؛ دفع الإمارات لاتخاذ موقفٍ مناهضٍ للثورات المنقلبة، عبر امتداد "الربيع العربي"، الذي تسبّب لكثيرٍ من الأنظمة التقليدية، بما عرف بفوبيا الربيع العربي"، دفعها لمحاولة وأدها، بشنّى السبل.
٣. والموقف الآخر للإمارات، تمثّل في "إسنادها الثورات المضادّة"، التي تكوّنت لتلملم الأنظمة السابقة، ومنتفعي تسبّبها، إلى الإجهاز على "الحكومات الهشة" التي شكّلتها جماهير ثورات الربيع العربي" والقوى السياسية المؤيِّدة لها.
٤. أمّا الموقف الأبرز للإمارات، فيمكن تسجيله بالتدخّل المباشر، والساند، في شؤون الدول التي شهدت "الربيع العربي"، مستعينةً "بالمكانة الدولية للإمارات" على صغرّها؛ بعلاقات وتحالفات استراتيجية، أبرزها مع "أمريكا"، وما تملكه من سلاحٍ متطوّر، يسمح بمشاركتها في "التحالفات المعقودة لأمر عام، كمكافحة الإرهاب"، أو خاص، كالتحالف الذي تنزعه السعودية، المعني بشأن اليمن.^٨
- خامساً: إيران: لإيران موقفٌ مركّبٌ من "الربيع العربي"، ولا سيّما "اليمنيّ منه"؛ وابتداءً تتأسّس مواقفها، ممّا يجري خارج حدوداً، مستلهماً مسارات سياستها الخارجية، ومراعاة محدّداتها؛^٩ ويمكن تناول ذلك الموقف في النقاط الآتية:
١. أنّ لإيران موقفٌ متحفّظٌ إزاء "الربيع العربي" عموماً، بوصفه استجابةً إلى "مشروع الديمقراطية للمنطقة، التي لا تتعدّد إيران عن استهدافها بذلك المشروع:
- أ. فإيران هي الدولة الإقليمية "الوحيدة"، التي يبني نظامها على أساسٍ دينيّ في الخليج؛ وما لنظامها من "قاصدٍ عقديّة"، تهدّدُ حلفاءً مميزين في المنطقة، للقوى الكبرى.
- ب. أنّ لدى إيران "أكثرية" تعاني من حكم "أقلية" تهمّشها، وتضيّق عليها، في مشاركتها في السلطة، وفي كبتها بتغييب ممارساتها، التي تحدّدُها "خصوصياتهم الثقافية"، وتفضيلاتهم كذلك.
٢. أنّ إيران قد بنت مع اليمن علاقات مقدّرة:
- أ. مسحت آثار التحسّس من مشاركة اليمن، في حرب الخليج إلى جانب العراق ضدها.
- ب. استطاعت التوغّل في اليمن، بمساعداتها، وبدعم الحوثيين، بشكل غير مباشر، بمستوى، قد لا يتوافرُ مثله لإيران؛ حال ترعّم التيار الإصلاحي، والاشتراكي لليمن عقب ربيعهم.
٣. ومن ناحية ثانية؛ تشتهي إيران رياح التغيير، عبر "الربيع العربي" عموماً، لأمر:
- أ. كون "الربيع العربي" يوافق مبدأ تصدير الثورة، وقد تسمح أوضاع ما بعد التغيير، "بنشر المذهب بوصفه سياسة، تحدّد مسار" علاقات إيران بالمنطقة، ومساعدتها فيها؛ ومنه ما عرف "بالهلال الشيعيّ" وما يوفّره من "مجال حيويّ إستراتيجيّ" لإيران، في ظلّ سعيها لتأمين مزيد من حيّزة "عوامل القوّة، والأمن" لها.

ب. أن امتداد الربيع العربي "يقرّب لإيران، ما تترقّبهُ من تأثير "بمستقبل البحرين"، والتأثير في مستقبل و خارطة" المنطقة الشرقية السعودية".

ت. وفيما يتصل باليمن، فيمكن أن يثمر ربيعها، عن تغيير خارطة تأثير القوى اليمنية في مستقبله السياسي، وفي المسك بخيوط نظامه، بما يتيح للحوثيين، وسواهم ممن تجمعهم بإيران مصالح ومرجعيات وتقارب مذهبي؛ يتيح لإيران التحرك في يمن ما بعد الربيع، بصوت قوي موقفها من التوازن الإقليمي في المنطقة، وتتيح لها الحركة والتأثير الواسعين في اليمن، لما له من أهمية استراتيجية، وحتى عقدية.^{٥٠}

ث. وعُدّت حرب الحوثيين، حرباً لإيران نفسها؛ فلا يمكن للحوثيين التحرك بهذا الحجم إلا بدفع منها وبدعمها، في كلّ المستويات.^{٥١}

المقصد الثاني: دعم حسم الصراع "بدعم المبادرة الخليجية"، بعد تحول الثورة إلى صراعٍ دامٍ:^{٥٢}

لم تكن مواقف أبرز "القوى الإقليمية" المعنية بالأزمة اليمنية "حاسمة"، حتى بلوغ الأزمة "منعطفاً خطيراً"، بعد أن شهد موقف "سلطة صنعاء" تحولاً ينيء بمزيد من التصعيد، الذي يجعل حلّها بطرق سلمية أمراً مناله بعيد.^{٥٣}

أولاً: فقد كانت "السلطة بصنعاء" تصوّر للخارج ولشعبها، أمر الاعتصامات، بأنه "استغلال سياسي" من أحزاب المعارضة، لانتزاع السلطة، والمسك بخيوطها، عقب "التزوير الانتخابي"، الذي منح المؤتمر وقيادته، فارقاً مريحاً، باعثاً اليأس في سواهم من "قوى المعارضة".

ثانياً: بلغ الأمر عقب تعاضم زخم الاعتصامات الجماهيرية- لا سيما بصنعاء- التي هدّدت بالزحف إلى القصور الرئاسية والقصر الجمهوري، وأبرز مؤسسات الدولة، ومحاصرتها؛ ما دفع بالسلطة وقوّات "الحرس الجمهوري" لوضع خطوط حمراء، استهدفت من يتخطأها من المعتصمين؛ بأسلحة حصدت عشرات الضحايا.

ثالثاً: استقدم ذلك الفعل، قوّات يوالي قوّادها القوى المعتصمة، وأبرزهم "علي محسن الأحمر" قائد "الفرقة الأولى المدرعة"، ومقرّرها صنعاء، بجوار المعتصمين؛ وأدّ تبادلاً للقصف بالأسلحة المتوسطة والثقيلة، مستهدفة قيادات كلا الطرفين. ما تقدّم دفع "بأبرز القوى الإقليمية المعنية"، ولا سيما السعودية، التي استضافت "رئيس اليمن" عقب إصابته في تلك المناوشات، مستغلة وجوده- للعلاج- لحسم الصراع، وإعادة استقرار اليمن، في ظلّ ضمانات مقبولة ابتداءً- لكلّ الأطراف؛ ويعيّر موقف السعودية، بوصفه موقفاً مرعياً خليجياً؛ عن أثر الدور الإقليمي، في "دعم استقرار اليمن، وإعادة السلم والاستقرار إليه".

إنّ أبرز ما يمكن ملاحظته في "المبادرة الخليجية"، دور "القوى الإقليمية" تحديداً "دول الخليج"، يمكن إجماله بنقطتين:

١. أنها ركّزت على دعم الاستقرار في اليمن، وتجاوز أزمته، وما يمكن أن تتسبّب، مزيد من الخراب لليمن وبنيته التحتية، والصراعات الدامية؛ ولهذا جاء التركيز على دعم الاستقرار الداخلي، ومحاصرة آثار الأزمة في دول الجوار؛ والتحوّل باليمن إلى عهدٍ تشاركيّ جديد، يحقق الاستقرار، ويحقّق- بدعم دول الخليج وأمريكا- التقدّم في مختلف الجوانب.

٢. ركّز الموقف الآخر؛ الراض للمبادرة، على ضرورة تجاوز "تهدئة الأوضاع"، لبلوغ "محاسبة المتسببين بالدمار ويسفك الدماء" وأن لا تكون ثمة ضمانات للرئاسة،^{٥٤} بعدم الخضوع لمحاسبة العدالة؛ وهو أمر لم يرض كلّ الأطراف المعارضة، بل تهمّته بعض دول الخليج، "قطر"،^{٥٥} وأنّ مبادرة الخليج إخراجاً للرئيس صالح من المعادلة، وبشكل-فسره مؤيدوه- بالموثّق؛ وهذا أمر في مجمله، يكشف تنوّع "المواقف الخليجية" فضلاً عن سواها، من "الأزمة اليمنية"، وتصوّر حلّها؛ بما يسهم في "إطالة أمد الأزمة، بدعم مؤيدي القوى ورؤيتها".

ومع ذلك، لم تكن المبادرة الخليجية كافية لتجاوز الأزمة اليمنية، لسببين:

أ. تراخي تطبيق بنودها، ولا سيما تبعات تتحمّلها "دول الخليج" الراعية للمبادرة، لكون "الأزمة يمنية" عميقة الجذور، متعددة المستويات، تتجاوز "الأزمة السياسية"، والتنافس على السلطة، لتبلغ "الوضع الاقتصادي"، والمشاكل الاجتماعية، وتردي الخدمات.

ب. أنّ الأزمة اليمنية "مركبة معقدة"، عميقة الأثر، لا يمكن حلّها، بما تناولته "المبادرة الخليجية"، التي بدت في ظاهرها عادلة شاملة وحاسمة؛ لكنّها في الحقيقة أخفقت في "جمع رؤى ومواقف القوى المتصارعة" إزاءها، تلك القوى التي لم يعد يتسّع لها العدل، ولم تُرض تطلعاتها مساواة.^{٥٦}

المقصد الثالث: دعم الحوار الوطني، بوصفه آخر مظاهر الاستقرار وتعبيراً عنها:

لعلّ أبرز ما في "المبادرة الخليجية"، من عمليات وآليات، تقوّد للانتقال لمرحلة جديدة، على مستوى "تداول السلطة" في اليمن، وفتح مرحلة جديدة،^{٥٧} وهو أمرٌ ترعاه- وفق المبادرة الخليجية- وما حضيت به من دعم وتأييد، من لدن الأمين العام للأمم المتحدة حينها، ودول كثيرة، ومنظمات عديدة.^{٥٨} إنّ الإسناد الخليجي لا يعني انزواءه في زاوية "الدعم المالي" وحسب، وترك حبل التفاهات بشأن "مستقبل اليمن"، وتقنينه، على

غارب "القوى اليمنية"، بعيداً عن متابعتها؛ ومن الملاحظ على "المبادرة الخليجية"، أنّها تصنّف المرحلة الانتقالية إلى مرحلتين:

الأولى: يمكن وصفها بتشكيل "المؤسسات التنفيذية"، من "انتخاب رئاسة جديدة"، وتشكيل "وزارة وفاق وطني"؛ وهما ولا شك، قد حظيا بدعم لا ينكر من لدن دول الخليج.

الثانية: "المرحلة الانتقالية الثانية"، التي ركزت على التأسيس "لدستور جامع يلتقي عنده اليمنيون بمختلف فصائلهم، لبناء "مستقبل اليمن"، وطبي ما يسمح للانزلاق نحو الصراع، والافتتال. إلا أن الواقع قد كشف قصور تلكا النقطين، وأنها ليستا كافيتين لضمان "سير عملية البناء" في ظل "المرحلتين الانتقاليين"، بمسارٍ سلميّ سلس؛ لقصورٍ بأمرين:

١. إن ظنَّ الأطراف اليمنية، لا سيما "المتقاسمة للسلطة التنفيذية الجديدة"، ومن ورائها "دول الخليج"، لم يكن ظناً يصدِّقُ الواقعَ—حينها—ولا ما بعده من مواقف وأحداث؛ ولم تتحقق كفايتها، لتجعل ما اتفق عليه في "المرحلة الانتقالية الأولى" مقبولاً؛ ولا "المرحلة الانتقالية الثانية" مقبولاً، من جميع الأطراف المتنازعة؛ ولا سيما التي لم يُلبَّ طموحها، في إطار نسبة المعارضة بواقع ٥٠٪.

٢. لم تكن إجراءات "ضمان الأمن والسلام" في اليمن، التي أشارت إليها المبادرة، بطريقة "إنشائية، محفليّة"، لم يصاحبها تدابير، ولا أفعال، تدعم "الرئاسة المنتخبة"، ووزارة الوفاق الوطني، ولا سيما في استحواذ "الأسلحة الثقيلة"، المتركزة بالمناطق الشمالية، القريبة من أماكن تواجد الحوثيين تحديداً. وبناءً عليه؛ فقد شهدت المرحلة الثانية، من الفترة الانتقالية، التي تخص "الاتفاق على مخرجات الحوار الوطني"، بوصفه "المرجعية المنشئة لدستور اليمن عقب تحوُّله الديمقراطي"، انقلاباً واضحاً تمثَّل بالكشف عن قصور تدابير تطبيق "المبادرة الخليجية"، خلال أمرين:

أ. تحوُّل "جماعة الحوثيين" إلى قوةٍ معارضةٍ قويّة؛ تستحوذ ما يفوق حجمها بحيازة عوامل القوة، والتأثير، بما أربك: الرئاسة، ووزارة الوفاق الوطني من جهة، والقوى الإقليمية "الداعمة للمبادرة"، وقد بدا إخفاقاً سُجِّلَ على موقعها المتراخي من مراقبة تطبيق ما بادرت هي به.

ب. أثار ذلك الخروج "لحوثيين عن المسار الوطني"، بعضاً من المتضررين من إجراءات "المرحلة الانتقالية الأولى"، المعنية ببناء "السلطة التنفيذية"، وتخوفهم من تقلُّت خيوط السلطة من أيديهم، عقب إقرار ما يخص "إجراءات" المرحلة الانتقالية الثانية، بما سُجِّلَ دعماً يكرِّس ما بادرت به جماعة الحوثيين، والذي يعدُّ من بين آثار الدعم الخارجي "من لدن إيران"؛ أسوءَ بدعمها القوى المعارضة في الخليج، في البحرين، وفي شرق السعودية، من المعنيين بها مذهبياً. وهذا الأمر له أثره، في الإيذان بتحوُّل الأزمة اليمنية، إلى:

- تعقيد حلِّها وفقاً للمبادرة الخليجية، لقصورها في استيعاب كلِّ "الأطراف اليمنية"، ومنهم الحوثيون، وأتباع الرئيس صالح الذي تقلَّت عن العقاب، واستغوى في وقت تعرَّث فيه تدابير تطبيق "خارطة المبادرة الخليجية".

- تحوُّل "الأزمة اليمنية" إلى ميدانٍ، تقلَّت خيوط متابعته عن "دول الخليج"، وشهد دخول لاعبٍ جديدٍ منافس لها، ممثلاً "بإيران"؛ لتدخل "الأزمة اليمنية" مجال التنافس، والتوازنات الإقليمية؛ وترجَّبُ مزيد من التأثير في شؤونها؛ بما زادها تعقيداً.

المطلب الثالث: الإنزلاق "من إنهاء الأزمة، إلى الحرب" بعد العام ٢٠١٥:

من المسلم به، "أنَّ الأزمة اليمنية"، بعد أن كان مخططاً لها—وفق المبادرة الخليجية—دخول حالٍ من الانفراج، بإنجاز أبرز ما يتصل "بالمرحلة الانتقالية الثانية"، التي تشهد "حواراً وطنياً"، ينتج "مخرجات"، تؤسِّس لمرحلة إقرار "الدستور الوطني الجديد"، وما يتبعه من "تسمية موعد للانتخابات" بشقيها: البرلماني، والرئاسي، سُجِّلَ على "تراجم الفاعلية للدور الإقليمي الخليجي"، في "مراقبة تطبيق خارطة المبادرة الخليجية" بوصفه بمثابة "تحويلٍ أممي" بذلك،^{٥٩} أنتج أمرين:

الأول: تغيير الانضباط، عن الأطراف اليمنية، المعنية بالحوار وصبياغة مخرجاته، وجعلها مرجعاً شرعياً—بجانب المبادرة الخليجية—يضبطُ خطى القوى اليمنية، وفقاً للخارطة المرسومة، بناءً على "مشروعية التقاسم بين القوى اليمنية"، وفقاً لما تمَّ الاتفاق عليه بين المعارضة؛ وبين مرشحي "حزب المؤتمر الشعبي العام" ممثلاً عن سلطة ما قبل "المبادرة الخليجية".

الثاني: تعقيد مهمة "القوى الإقليمية"، ولا سيما "دول مجلس التعاون"، المعنية بمراقبة تطبيق اتفاق "المبادرة الخليجية"، وتحوُّلها من المراقبة والضبط، وحلِّ إشكاليات تفسير متضمنات المبادرة، إلى الدخول مرحلة، تمثَّل في معظمها وجود "تأثير الأزمة اليمنية، على تكلم الدول"، يجعل هذا التحوُّل "دا تكاليف باهضة"، ووسائل لا يغيب عنها "استخدام القوة".

ومما يمكن تسجيله، في هذا الموضوع؛ تأكيد أمرين:

١. أنَّ تعقُّد الأزمة اليمنية، أكَّدَ قصور فاعلية "الدور الإقليمي" وتراخيه عن مهام حلِّ الأزمة.

٢. أنَّ اشتعال فتيل الحرب؛ دفع "القوى الإقليمية" لتفعيل دورها للمسك "بخيوط الأزمة" ومضاعفة الجهود المبذولة.

لا يختلف اثنان، أن ما جرى في العام ٢٠١٥ من إحكام احتلال صنعاء، الذي بدأ في العام ٢٠١٤، وهيمنة الحوثيين على مؤسساتها الفاعلة، وفي مقممتها العسكرية؛ جرى بفعل لاعب رئيسي، تمثل في "أنصار الله"، وقواتهم؛ وأن ذلك ما يسوغه في الحسابات الواقعية، بعيداً عن كونها مقبولة من "القوى اليمنية"، أم غير مقبولة؛ وتظهر ملامح التأثير والتأثر، "بالقوى الإقليمية".

أولاً: "أنصار الله الحوثيون" كانوا حديثي عهد بأخر "الحروب الست"؛ التي وصفتها سلطة صنعاء حينها بعملية الأرض المحروقة، التي "شردت عشرات الآلاف"، من حوثيين ومؤيديهم من القبائل، ولم تُعرف تضحياتهم البشرية، للتعطيم الإعلامي "من لدن صنعاء؛ ولغياب دول الجوار الخليجي"، عن "الواجب الإنساني"، إزاء الضحايا؛ وقد يتحمل بعضهم "السعودية تحديداً" وفق الرؤية الحوثية-جزءاً من تبعات تلك المآسي، لمساندتهم السلطة بصنعاء.

ثانياً: ومن ناحية أخرى؛ فإن الحوثيين-مع انضوائهم تحت القوى اليمنية-الموقعة على الاتفاقات المنبثقة عن "المبادرة الخليجية"؛ إلا أنهم-وفق قناعاتهم-أنها لا تلبي طموحاتهم، ولا تقدّم لهم ما يعوّض تضحياتهم، ولا تُرضي "طموحهم السياسي"؛ زيادة على كون المبادرة مرعية، من "أطراف خليجية"، تُعدّهم "جماعة الحوثي" أعداء لها، ناصرُوا أعداءهم في "الحروب الست"، وبالتالي فهم لا يُسلموا-وفق رؤيتهم غير المعلنة-لشرعيتها، ولم يمنحوا رضاهم، تعبيراً عن المشروعية.

ثالثاً: وبدا من نزول الحوثيين لصنعاء، وهيمنة عليها؛ أنهم لا يعدّون العام ٢٠١٠، نهايةً لحربهم مع "سلطة صالح" الذين ضمنت لهم المبادرة الخليجية نصف السلطة، في مستقبل اليمن، إلى أن تُجرى الانتخابات القادمة؛ وبذلك يسعى الحوثيون، إلى أن يضعون بأنفسهم، نهايةً حروبهم مع سلطة صنعاء.

رابعاً: الأمر المتصل بنشأة "أنصار الله الحوثيين" وبسمات جماعتهم:^{٦١}

١. فهم يعدّون "امتداداً لحركة التاريخ اليمني الحديث"؛ فهم يعدّون أنفسهم امتداداً "لحكم الأئمة"، بما يكشف عن تعلّقهم بتطلّعات، كأنها استحقاقات، تفوق حجمهم في اليمن، التي تقدّر بحوالي "١٥-١٧٪".

٢. أن عقيدتهم، تمتد إلى ما يشدّد على "البعد السياسي" لحركتهم، وأنهم يميلون إلى المعارضة، "والخروج على الحاكم"، ما دام ظالماً؛ وشعورهم "بالمظلومية" لم يكد ينقطع، وقد دفعوا تضحيات، لا يمكن التنازل عن حجمها.

خامساً: أنهم جماعة أنقذت "فنون القتال" وصنوفه، ولها خبرة متراكمة من "الحروب الست"، وما بلغ منها احتلال جبل، يعود للسعودية، وخبروا فن إدارة المعركة: استراتيجياً، وتكتيكاً.

سادساً: كان لعلاقة "أنصار الله الحوثيين، صلة وثيقة بإيران؛ أسهمت بدعمهم خلال "الحروب الست" تدريباً، من خلال ردهم "بمقاتلي حزب الله اللبناني"، ولوجستياً، بتوفير الدعم بالسلاح، والعتاد، وبوسائل الاتصالات، والأجهزة، أدى إلى ربط الحوثيين بسياساتها في: "نشر المذهب"، "والتوازنات الاستراتيجية الإقليمية"؛ وقبل ذلك استعان الحوثيون بإيران، في عملية التوازن "المذهبي/العقدي" لمجابهة "المد السلفي"، الذي اتّخذ من صعدة مقراً له، بأكثر من منطقة، وهم حركة سلفية مدعومة من السلطة بصنعاء حينها، ومن السعودية كذلك.

سابعاً: ومن ناحية أخرى؛ تشير الأحداث إلى أن ثمة "عوامل مباشرة"، سهّلت "سيطرة الحوثيين" على مؤسسات الدولة ودوائرها ووزاراتها؛ ويمكن إدراجها بالآتي:

١. هشاشة السلطة عقب "المبادرة الخليجية"، وتفكك عُراها، نتيجة تعلق جماعة "الرئيس صالح"، بأمال العودة مجدداً للحكم، ولا سيّما أن أنصار "علي صالح" جُلبهم من العسكريين؛ ما أضعف "المؤسسة العسكرية"، والأجهزة الأمنية "فترة الرئيس هادي"؛ سهّل مهمة الحوثيين برفض هيمنتهم على صنعاء.

٢. ثمة اتفاق بين الحوثيين، وعلي صالح؛ تجمعهم رغبةً "تفويض المبادرة الخليجية"، نتيجة تراخي دعم "دول الخليج لليمن، وضعف مراقبتهم تنفيذ بنود المبادرة؛ وشعور "علي صالح" بأنه هو الخاسر الأكبر في صفقة، لم تكن الأحداث-في جسامتها-قد بلغت مستوى تضحيات الرئيس، في ترك السلطة، زيادة على ما يراه "صالح" في الأحداث بكونها من "دسائس اللقاء المشترك"، مع "دول الخليج"، ما دفعه للاستقواء بالحوثيين، وبتعهده لتقاسم سلطة ما بعد انقلابهم معه؛ سهّل للحوثيين دخول كثير من الوزارات، والمعسكرات، من أبوابها النظامية دون مقاومة وتسلموا-بضغط من صالح-مفاتيحها.

٣. كان دخول الحوثيين وقواتهم صنعاء، تحت غطاءٍ "ترغُب به قوى يمنية عديدة" بينها "السلطة الشرعية ممثلة بالرئيس هادي"، وقوى أخرى سياسية، تحت مبرر إضعاف قوة "حزب الإصلاح" ذي النزعة الإسلامية، التي تتامت بفعل وجود قيادات إصلاحية، على رأس أبرز الفرق العسكرية "المسيطرة على صنعاء وبعض مداخلها".^{٦٢}

٤. لم يلبث الحوثيون كثيراً حتى أظهروا نواياهم للهيمنة على "مؤسسات الدولة"، وعلى خطوات إنجاز "مشروع الدستور الجديد"؛ بلغ إلزامهم الرئيس هادي "على تقديم استقالته؛ ليكون تحركهم وهيمنتهم على صنعاء أمراً لا يخالف الشرعية، بل سداً لفرغ السلطة، وحفظاً لمسارات التغيير".^{٦٣} وتسببت هذه التطورات فيما بعد بمحاصرة، الحوثيين لقصر "الرئيس المنتخب"، "عبد ربّه منصور هادي" بحجة تسريع تنفيذ المبادرة، والانتقال إلى مستوى جديد من المرحلة الانتقالية الثانية؛ وهو أمر يتمشى مع ما سُجّل من بعض المحللين -^{٦٤} بشأن الحوثيين، بأنهم يتحالفون حتى مع خصومهم - تكتيكياً - بشكل مؤقت لا يلبث ويتملصون منه، ومن التزاماتهم وفق مقتضياتها؛ خاصة بعد تجاوزهم منافسيهم، ومن يمكن أن يشكّل خطراً - إستراتيجياً - عليهم. دفعت هذه التطورات السعودية، إلى الشعور بفشلها في مراقبة تنفيذ بنود "المبادر التي رعتها"، والتزمت دولياً بمراعاة تطبيقها؛ دفعها ذلك إلى الانتقال إلى مستوى استخدام "قواتها المسلحة"، لدعم "الشرعية" ممثلةً "بالرئيس هادي" وبعض وزرائه؛ وعُد ذلك تحولاً في تطوّر "الأزمة اليمنية"، والشروع بمرحلة الحرب اليمنية؛ التي أخرجت الأزمة بشكلٍ سافرٍ، من إطارها "الجيوستراتيجي" في إطار اليمن، إلى جعلها جزءاً من الصراع، في إطار التوازنات الإقليمية؛^{٦٥}.

المقصد الثاني: إطالة أمد الحرب، ورقة ضمن التوازنات الإقليمية:

عقب تمكّن "الرئيس المنتخب" عبد ربّه منصور هادي، من الفرار إلى السعودية، تأكّد ما "للدول الإقليمية"، من أثر بالغٍ بمجريات الأحداث بصنعاء؛ بل تمدّد الوجود الحوثيي، لمحافظات جنوب صنعاء؛ بحجة ملاحقة الرئيس هادي.^{٦٦}

المحور الأول: الانقلاب على الشرعية، وعلى الرعاية الخليجية لها، وعلى الرؤية الدولية:

ثمّة أحداثٌ جسيمة، شهدتها سنة ٢٠١٥؛ تبرز بدورها "تعقيد الأزمة اليمنية"، وتعتز تنفيذ "مراحلها الانتقالية"؛ يكشف تشابك الأدوار؛ "لتشابك الإيرادات"، وتقاطع الرؤى والإستراتيجيات، برزت "لأزمة اليمنية" امتدادها لسنواتٍ قاربت العقد؛ يوضحها:

أولاً: ثمّة إجماع وطني - ظاهراً - على توقيع اتفاق "السلم والشراكة" في ٢٢ سبتمبر ٢٠١٤، "برعاية الأمم المتحدة"، وتوقيع "الفرقاء اليمنيين"، بعد "سيطرة الحوثيين بصنعاء"، "والقصر الرئاسي"، لكنّه تحول إلى:

١. مرجعية "للأطراف الضعيفة"، التي لا تمتلك "قوة مسلحة"، أو أنها تخضع للانقسام، في قياداتها، كقوات الشرعية، والجيش اليمني، المقسمة بين "صالح، وهادي".

٢. أو أنّ الاتفاق، صار ذريعةً للتمدد، ونشر القوات في عموم اليمن، كحال "الحوثيين"، بعد صعودهم على "أكتاف صالح"، الذي ظن أنّ الوضع عكس ذلك.

ثانياً: مثل دخول "الحوثيين صنعاء"، رهاناً خطيراً" جازفت به أطراف، ووقفت دون مجابهته أخرى؛ والأطراف الثلاثة لهم من ذلك مقاصدهم، وخلفها "إرادات إقليمية"، تسعى للتحكم "بخارطة الأزمة"، والحرب:

١. فالحوثيون، ويساندهم في ذلك "قوات تابعة للرئيس الأسبق صالح"، انضوت ضمن صفوف الحوثيين ظاهراً - وفق اتفاقهما - تدفعهم "للاقتلاع على الشرعية" والاندفاع إلى الهيمنة على اليمن كلها:

أ. أجندة سياسية، تتمثل "بالمسك بخيوط السلطة"، وتقاسمها "ظاهراً".

ب. تدفع هاتان القوتان، وفق "أجندة إستراتيجية ترسمها" إيران، "وتعززها" قطر، وفق رؤية معيّنين.

٢. كانت ردود أفعال "قوات الشرعية"، ممثلةً بالرئيس هادي، "محددة على دخول الحوثيين صنعاء"؛ يبرز أمران:

أ. تشتتت "قوات الجيش" بين قيادتي: هادي، وصالح؛ زيادةً على "عامل المباغته" لدخول الحوثيين.

ب. وجود رغبةٍ من "أطراف يمنية عديدة"، بينها الشرعية؛ لترك دخول الحوثيين ومقاومة انتشارهم "للفرق المدركة الأولى" بقيادة "اللواء علي محسن الأحمر"، بوصفها قوات تابعةً قيادتهاً تنظيمياً "لحزب الإصلاح، وآل الأحمر" المساندين للحزب؛ لإضعاف القوتين "الحوثية، والفرقة الأولى" لصالح الشرعية، بمباركة دول الخليج الواقعة وراءها، لعدائهما للحوثيين لخطرهما على الحدود، ولخطر "الإصلاح التنظيمي"، والنفس الإسلامي على مجتمعاتهم.

٣. أمّا ما يتصل "بالفرقة المدركة الأولى" يبدو أنها أحجمت عن مجابهة الحوثيين، وعن منع دخولهم صنعاء، وامتدادهم جنوباً لسببين:

أ. أن "قيادات الفرقة الأولى"، أدركت أن "قوات الحوثيين" مدعومة بشكل كبير، من "قوات تابعة لصالح"، تنفيذاً لأجندة اتفاقهما؛ وفي هذه الحالة لم ترغب "قيادة الفرقة الأولى" بتصديها للقوات الحوثية وصالح، في نشوب "حرب شوارع"، وهم يتمرسون بمؤسسات منتشرة في أماكن عامة وسكنية، يصعب تحمّل خسائرها وتضحياتها.

ب. من الناحية السياسية، تدرك "قيادات الإصلاح"، وقيادة الفرقة الأولى"، أنها مستهدفة من الحوثيين، ومعهم "قوات صالح"؛ وأنهم مستهدفون لقوة تأثيرهم من فرقاء يمينيين: الشرعية، وسواها؛ ولا سيما أن للإصلاح علاقةً ب"قطر"؛ التي لا تميل للصدام المسلح، وتدرك أن قوى خليجية، وراء هذا الصدام، وفق وثائق سرية، أبدت وجود إرادة خليجية، بعدم التصدي للحوثيين ودخولهم صنعاء؛^{٦٧} "قدور قطر الإستراتيجي" إسناداً "خطة إيران" من "تمدد الحوثيين"، وحفظ "قوة الإصلاح".

المحور الثاني: تحوّل "السلطة الشرعية" إلى الجغرافية السعودية:

بدأت "مرحلة جديدة"، جعلت "إقامة الرئيس هادي"؛ سبباً لتقيده "بالإرادة السعودية"، ومن يتحالف معها، بشأن اليمن، ليؤشّر أمرين: الأول: أدركت السعودية حقيقة؛ أن بتحوّل موازين القوى اليمنية، وتمدد الحوثيين -تحوّل الأزمة وانزلاقها إلى حرب أهلية- ضروس. الثاني: أدركت السعودية أن "المسافة بين إيران واليمن"، "مسافة جغرافية"، يمكن للفاعلية الاستراتيجية الإيرانية تخطيها، وقد وفّرت دعماً لقوى بعيدة من قبل؛ غيرت معادلات توازنات القوى فيها؛ مع ما تفصلها عنها من مسافة، وفواصل. أفضت النقطتان، لا سيما لدى السعودية -بوصفها "المؤثر الأكبر في اليمن ومجريات أزمته"، والمتأثر الأكبر بها كذلك- للتسليم لحقيقتين، والتعامل وفقاً لآثارهما:

١. أن "التأثير الإيراني الواضح في" الأزمة اليمنية"، جعلها أزمة توازنات إقليمية، وأقرب للحرب بالوكالة؛ ينتج: أ. أن اليمن باتت "حلبة صراع إقليمي"، عوضاً عن وقوعها بمواقع حساسة، على شاطئ الخليج، وفيها جلّ "المنشآت النفطية"، والمرافئ الاستراتيجية، للطرفين: الإيراني، ودول عربية خليجية.

ب. أن "الحلول السياسية"، لم تعد كافية، ولا كفيلاً بحلّ "الأزمة اليمنية"؛ ولهذا تمّ الحوّل -قصداً من السعودية- دون العمل على "انتقال الحكومة الشرعية"، من "إقامتها في السعودية"، والوصول إلى عدن، فيما بعد.^{٦٨}

٢. يتطلب هذا التطوّر من السعودية، إدارة "الأزمة" في ظلّ خارطة جديدة، ولدت فعلين سعوديين، يتعاملان مع نتيجتي النقطة السابقة:

أ. تشكيل "التحالف من أجل اليمن"، بوصفه تغييراً في علاقات القوى المعنية بحرب اليمن، والقادرة على إدارتها.

ب. إغراء الأطراف المعنية بالتحالف، بصيانة "الأمن والسلم في المنطقة" بالحدّ من أخطار إيران، على أقلّ تقدير.

ومما يُظهِرُ جلياً، فاعلية تأثير "السعودية" واستعدادها للقيام بأيّ عمل، تقتضيه "الأزمة اليمنية" بصورتها الجديدة، بكونها حرباً؛ أمران:

١. أن "فاعلية الدور السعودي"، في اليمن، تبنى على ميزتين:

أ. تكليفها ودول الخليج "بمراقبة المرحلة الانتقالية" من "المجتمع الدولي"، ومن ثمّ إضفاء الشرعية على التحالف؛^{٦٩} ومع ذلك لم يطلّق المجتمع الدوليّ العنان للقوى المتصارعة في اليمن، بل أدانت كلّ ما يتجاوز سلامة المدنيين، والإضرار بالبنى التحتية لليمن.^{٧٠}

ب. كون السعودية دولة جوار، وكثير من الشريط الحدودي مع اليمن يهيمن عليه "الحوثيون".

٢. أن ما يضمن إثمار فاعلية السعودية، والتحالف، أمران:

أ. الإبقاء على السلطة الشرعية، في السعودية، لتبرير أفعال السعودية وتحالفها، وجعلها شرعية، لا تتجاوز سيادة اليمن، بل صيانة لسيادته.

ب. أنها لا تقبل بأيّ دور، تلعبه "السلطة الشرعية وقواتها"، فيما لو انتقلت إلى عدن.

ما يؤكّد وجود رؤية استراتيجية، تعمل السعودية وفقها؛ للوصول إلى غايات -في ظلّ اليمن والحرب عليه- لا تدركها القيادة الشرعية، أو أنها لا تقبلها.

المقصد الثالث: ترسيخ الدور الإقليمي وتغيير خارطة القوى اليمنية، ضماناً للتحكّم بمستقبله:

لم يعد سرّاً -في ظلّ "حرب اليمن"، من تطوّرات جسيمة؛ تؤكّد- أن اليمن باتت "ساحةً لتصفية الحسابات"، والحرب بالوكالة، بل تطورت إلى "حرب استنزاف" تستهدف "التوازنات الإقليمية" المحكومة بـ"جانبين الخليج: لإيران، ولدول الخليج، وتحديدًا السعودية والإمارات؛ يؤكّده أمران إستراتيجيان:

الأمر الأول: استهداف "العمق السعودي المدني والنفطي"، و"العمق الإماراتي"، و"المرافئ البحرية"، والسفن الراسية فيها.

الأمر الثاني: الدعوة الخليجية-ممثلةً بالسعودية والإمارات-لحليفتهما "أمريكا"، للتواجد في مياه الخليج؛ يحدُّ استهدافات إيران والحوثيين، "لمصالح خليجية"، ألبست صفةً دوليةً، لمساسها "بصادرات نفطية"، ومسار "بضائع دول صناعية" كثيرة، تستهدف "أسواق الخليج".

المحور الأول: أثر التطورات الاستراتيجية في الحرب اليمنية، في تغيير خارطة القوى اليمنية:

ثمة مؤشرات؛ تؤكدُ أنَّ أوضاع اليمن وتقلباتها؛ بعد تحوُّلها إلى حرب، تحركها "القوى الإقليمية": "إيران"، وتسندها-في إطار التوازنات- "قطر"؛ "والسعودية والإمارات". في نهاية العام ٢٠١٧، عرضَ الرئيس الأسبق صالح "على السعودية والإمارات، أن يكونَ مثلاً لإرادتهما في "قيادة تحالفٍ داخلي، يستوعب" المقاومة الشعبية، وفصائل الشرعية؛ للإجهاد على الحوثيين؛ بعد اختلافه معهم؛ بشأن تقاسم السلطة والنفوذ والمال؛ إلا أنَّ مقتل "على صالح"، وضع نهايةً لمشروعه؛ وبدايةً لتحوُّلٍ جديد في "حرب اليمن"،^{٧١} ما يعني أنَّ الحوثيين، قد استمكوا بخيوط اليمن، ولا سيَّما عقب استمالتهم جزءاً من أتباع صالح لصالحهم،^{٧٢} بما ينبئُ بزيادة "أكلاف الحرب" فيها، على "التحالف"؛ ليدفعهم إلى تغيير "أصول إدارة الحرب"، وإدخال "عوامل إستراتيجية" أخرى؛ كدخول "الإمارات بجيشها" للمشاركة ليس "لحسم الحرب" في المستوى المنظور، بقدرِ ما يشكِّل تحوُّلاً ملحوظاً في:

أولاً: أساليب استهداف سريع للحوثيين، ومضاعفة "قوة الفتك"، واستهداف قياداتهم، وقواعدهم، وحتى قراهم، وبعض أماكن تواجدهم بصنعاء، أثارَ حفيظة "أطراف الدولية والأممية"، واستهجان "قوى يمنية"، والشعب اليمني، بينهم مؤيدي الشرعية؛ ولا سيما عقب استهداف "قوات الشرعية" في طريقها إلى عدن، التي تحركت لإعادة الاستقرار والأمن، الذي هدَّته "قوات الانتقالي المدعومة إماراتياً"؛ يؤكدُ أنَّ "الاستهداف العنيف" باتَ استراتيجية مألوفةً للتحالف.

ثانياً: والعمل في مستوى، يظهرُ وجودَ مخططات، "متوسطة المدى"، و"بعيدة المدى"؛ تخصُّ قضايا، لم تؤثر "بحرب اليمن"، بل لم تتأثر -إلى حدِّ ما- بها؛ ما يعني أنَّ "التحالف" يخطُّ لما هو أبعد من "النصر في الحرب"، وإلى أبعد من "إعادة الشرعية"، التي لم تُعدَّ عن كونها تنفَّذ إرادات التحالف، وإملاءات أطرافه، ليكونوا واجهةً تضفي الشرعية على ما يبرمون.

والذي بررته قضايا أهمها:

أولاً: لم تعد غايةً التحالف "دعم القوات الشرعية، بقيادة الرئيس هادي"؛ إلا في حربهم "المباشرة" ضدَّ الحوثيين؛ ولم يُعدَّ الأمر "فرض السيادة على اليمن الموحد".

ثانياً: عقب استهداف "القوات الإماراتية" جنوب اليمن، هرعَت الإماراتُ لدعم "المجلس الانتقالي الجنوبي"، ليكون بديلاً عن قواتها في الجنوب، يليها مصالحها المستقبلية؛ ويحدُّ من تمدد الحوثيين، ويوقف زحف "قوات الشرعية"، دونَ تجاوز المجال المرسوم "للقوات الانتقالي"، ولا سيَّما القوات المدعومة "بفصائل المقاومة الشعبية" التي يشكِّل "الإصلاح" جزءاً كبيراً منها؛ ولهذا أُحيل بينها، وبين الوصول إلى عدن، على آثار "محاصرة لواء حماية الرئاسة بـعدن، والمطار من الانتقالي"؛ بل استهدفت القوات بطائرات الإمارات؛ ليظهر بعضاً من مواقفها إزاء: "الانتقالي، والشرعية، والإصلاح؛ ضمن خارطة جديدة ترسمها الإمارات للجنوب".^{٧٣}

المحور الثاني: مبادرة الخليجي الثانية، التي تحكمها استراتيجية خليجية ومصالح خليجية:

تكشفُ قراءة الأوضاع، فيما يخصُّ "أطراف الحرب اليمنية": الداخلية، والإقليمية، عن عوامل، دفعت إلى "اتفاق الرياض"؛ بين "قيادة الشرعية"، و"المجلس الانتقالي الجنوبي":

أولاً: أنَّ "القيادة الشرعية"؛ وضعت لتنفيذ "بنود المبادرة الخليجية الأولى"؛ وفشلتُ بمهامها، وفي المحافظة على بقائها في اليمن، أمام "الهيمنة الحوثية"؛ وبدلاً "وجود الشرعية" في السعودية، على "اضمحلال قدراتها في إعادة ترتيب أوضاع اليمن"، وإخراجه من محنته، بما يُسجِّل فشلاً في مهامها؛ ويفقدها أهليةً فاعليتها بل قد يفقدها "أهلية وجودها واستمرارها"، ولهذا يعدُّ بقاؤها بالسعودية، إنعاشاً لبقاء الشرعية، بانتظار ما تبديه السعودية؛ بما يفقد الشرعية "حقَّ الفيتو" عليه؛ ويدفعها للقبول بأية مبادرة، ومنها اتفاق الرياض، وما يعنيه من انتقاص "سيادتها على جنوب اليمن"، لكنه يسمح بإعادة الشرعية، إلى اليمن بـعدن، في إطار المشاركة، والتقاسم مع الانتقالي، ليوفِّر للشرعية "بيئةً وطنيةً تحتضنها في عدن".

ثانياً: تردِّي الأوضاع بكلِّ مستوياتها، في اليمن، وبصورة أكبر في الجنوب وعدن؛ دفع الانتقالي "لإعلان الإدارة الذاتية لشؤون الجنوب" -بدفع إماراتي واضح- تمهيداً لاستجماع تأييد الفرقاء الجنوبيين وشعبه، لكنَّ ذلك لا يعني امتلاكه لوازمها؛ لوجود تحديات: الحوثيين، والمقاومة التابعة للشرعية، وللقبائل الوطنية الودوية، وللموقف السعودي الداعم لوحدة اليمن بقيادة الشرعية، جعل "الانتقالي" مفتقراً لأيِّ دعم، إلى جانب الدعم

الإماراتي، المشروط بالتنسيق مع قيادة "التحالف"، يدفع الانتقالي، لتوسيع "مشاركة الفرقاء" الجنوبيين في اتفاق الرياض، وتقاسم السلطات، وقبول تقاسم الواجبات، القتالية والاستراتيجية الأخرى؛ لإنجاح "الاتفاق" بتنفيذه.^{٧٤}

ثالثاً: أوضاع الحوثيين، في ظلّ تكرار استهدافهم المنشآت النفطية، والمدن الرئيسة للسعودية والإمارات، واستهداف التحالف قياداتهم، واستنزافهم، بفتح جبهات بريّة جديدة، في ظلّ تراجع الدعم الإيراني، ومراقبة الموانئ، التي تصل خلالها "إمداداتهم"؛ ووجود هواجس إيرانية من استمرار "العقوبات الأمريكية" عليها، واحتمال تضيق الخناق عليها، وتردّي أوضاعها الاقتصادية؛ وتفاقمه حالّ تغيير "المشهد السياسي في العراق" على عهد حكومة الكاظمي؛ بوجود قوات أمريكية في الخليج، قادرة على ردع إيران من تهديد المنطقة، وقادرة على توجيه ضربات مركزة للمصالح الإيرانية في المنطة، وفي العمق الإيراني؛ في وقتٍ اتُّهَمَتْ "قطر" بدعمهم بأسلحةٍ وصواريخ مؤثّرة في العمق الخليجيّ؛ سوَّغَتْ كلّها بالدفع فُذماً تُجاه تبنيّ "التحالف" اتفاق الرياض، والتعجيل بتنفيذه.

رابعاً: حلّ الخلاف "الظاهر" بين رؤيتي: السعودية، والإمارات، حول "جنوب اليمن" ومستقبله، خلال "توافق" اتفاق غير معلن؛ يخصّ مستقبل "مرافئ الجنوب"، والأراضي المطلة على المضائق البحرية، والخلجان؛ والاتفاق على أن يكون تطلّع "المجلس الانتقالي للاستقلال"، شكلياً، إذ أنّ خيوطه مجموعة بيد التحالف، والسعودية، التي لم تورد ذكر "استقلال الجنوب" باتفاق الرياض، ولا في سواه؛ وفي الوقت نفسه؛ يكون تطلّع "الانتقالي" للاستقلال، ورقة رادعة، تُروَّغ "الشرعية" والأطراف الناقدة للتعامل السعودي "والتحالف" إزاءها، من شخصيات يمنية، وقوى فاعلة، مؤيدة للشرعية؛ لإخضاعها لمقتضيات "اتفاق الرياض"، والسعي في تنفيذه.

تمثّلت تلك العوامل الجديدة، بإسناد "المجلس الانتقالي الجنوبي"، ودعمه بجعله رقماً مؤثّراً في المعادلة اليمنية، ليحقّق أموراً:

١. تضيق الخناق على الحوثيين، بما يحقّق تراجعهم، وخسارتهم "الحرب اليمنية"، إذا خطّط "التحالف" لهذه النتيجة، وبذلت أطرافه الإقليمية، ما يستلزمه تحقيق "النصر" بإخضاع إرادة "الحوثيين" ومن يدعمهم، لإرادتهم.

٢. وحال تأثر "الحوثيين" بضغط أثار "اتفاق الرياض"؛ دون تحقيق حسم؛ سجع "التفاوض" لأجل السلام "مستقبلاً" بين "ثلاثة أطراف": إثنان تابعان للتحالف، وواحد لتأثير إيران.^{٧٥}

٣. إضعاف دور "الإصلاح" وكلّ ما يمثّ "وفق رؤية التحالف للإسلام السياسي" بصلّة، أمام هذه المعادلة، لكونه يرفض "مشروع الجنوب" ويقاوم دعاته، ويرفض هيمنة "الاتجاه العلماني" التابعين للشرعية، وعداؤه وحربه لقوات الحوثي.

٤. تقاسم النفوذ في الهيمنة على أجزاء اليمن، حال استعصاء الحل، بتقسيمه لأقاليم، يجعل جزئي اليمن تحت هيمنتهم، ويبقى الثالث للحوثيين تحت ضغطهم، وحصارهم له.^{٧٦}

٥. تنفيذ "تطلّعات الإمارات"، بالامتداد إلى مرافئ جديدة، بعيدة عن "الطريق التجاري الصيني"^{٧٧} المرتقب، وتعويضاً عمّا ستخسره "مناطقها الحرة في دبي"، ولإيجاد "مناطق حرة واستثمارية"، تستوعب سيولتهم المالية، ونشاطهم وخبرتهم في هذا المجال؛ امتداداً لمحاولات سابقة، منها ما كان في "جيبوتي" ببناء منطقة "جبل علي" التجارية.

الخاتمة :

الأول: أنّ "الاستبداد السياسي"، ممثلاً بتغييب المشاركة، وخرق "العدالة الاجتماعية" اليمن، بين: إعلان وحدته، وتفجّر ثورة ربيع، برزّ أزمات، حينها، وأسهم في تعقيد الأزمة اليمنية الأخيرة، وانفتاحها على "قوى إقليمية" وتجاوز "الإرادة الوطنية" ممثّلةً بالحوار الوطني ومخرجاته، والانقلاب على لوائمه "إعادة بناء": الشرعية (لكون الحوار أسس لدستور جديد)، وعلى المشروعية (لكون الحوار قد ضمّ أطراف تنظيمات الشعب اليمني بأجمعه".

الثاني: أنّ تعقّد الصراعات، جعل اليمن، منفتحاً على "القوى الخارجية"؛ لجعلها "قوى سائدة" عمفاً إستراتيجياً لها، حال تجدد الصراع؛ وللتأثير في مستقبل اليمن؛ ولتدوير "الأزمة اليمنية".

الثالث: ضرورة التمييز، بين "الأزمة اليمنية" بوصفها "مركبة معقّدة"، وبين "الصراع المسلح"، الذي يُعدُّ إنهاؤه خطوة؛ لحلّ "الأزمة اليمنية"، ومن لوزارمها.

الرابع: أنّ دولاً إقليمية في مقدمتها الخليجية، تحمّل، ما تصفه "الإسلام السياسي" مسؤولية إشعال "ثورات الربيع العربي"؛ ولهذا لا يمكن تصوّر دولاً كهذه بعيدة عن دعم "ما عُرف بالثورات المضادة"، وما ترتب عليها من تمكين تنظيمات وقيادات، تعمل في إطار مشاريعها، وتطلعاتها.

الخامس: أن أبرز مرجعيات حلّ الأزمة اليمنية، والحرب اليمنية تتمثل: بالمبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦، واتفاق الرياض ٢٠١٩؛ لكنها نفسها باتت موضع خلاف، ورفض معلن من الحوثيين؛ ومبطن من الشرعية؛ فصارت سبباً لتعقّد الأزمة، "وتصعيد الصراع المسلح".

السادس: أن مستقبل "الأزمة، والصراع" يسير نحو التفاوض، وتقاسم كِ القوى بما فيهم الحوثيون تقرير مستقبل اليمن وقيادته؛ بغض النظر عن إمكانية التحول إلى النظام الاتحادي من عدمه؛ فثمة تحول لا سيما في موقف دول الخليج، والتحالف من شأن الحرب ضد الحوثيين، الذين تصفهم بالانقلابيين، إلى تحويل: الشرعية، والمجلس الانتقالي الجنوبي، التفاوض مع الحوثيين مستقبلاً، عقب توقيعهما اتفاق الرياض ٢٠١٩؛ ويرى البحث أنه السيناريو المستقبلي الأبرز، إن لم يكن الوحيد؛ بوجود موجبات له؛ في إطار التوازنات: الأمريكية/الإيرانية، والخليجية/الإيرانية، وكذلك في إطار توازنات القوى اليمنية.

الهوامش

- ^١ ثمة تراكمات، أنتجت "الأزمة اليمنية"، من بينها أزمات، شكّلت بجملتها متغيرات رئيسية. ينظر؛ خارطة الأزمة اليمنية: جذورها وبواعثها، مصطفى جابر العلواني، مركز رؤيا للدراسات والبحوث، ٢٥ ديسمبر ٢٠١٧، <http://ruyaa.cc/Page/1578/>
- ^٢ سيأتي في موضعه تفصيلها.
- ^٣ وفقاً لحوارات أجزاها الباحث، مع قيادات من الأحزاب السياسية، والشبابية الثائرة عام ٢٠١١، في ساحات الاعتصام، صنعاء ٢٠١١.
- ^٤ مجلس الرئاسة، مؤلف من خمسة أعضاء، "بمقتضى اتفاق إعلان الجمهورية وتنظيم الفترة الانتقالية"، وله مهام جسام؛ ينظر: موقع رئاسة الجمهورية، مركز المعلومات، تأريخ الدخول ١٦/٥/٢٠٢٠، <https://yemen-nic.info/contents/Politics/index12.php>؛ وكذلك: مرصد البرلمان اليمني، تاريخ الدخول ١٧/٥/٢٠٢٠، <http://www.ypwatch.org/page.php?id=45>.
- ^٥ موقع رئاسة الجمهورية، مركز المعلومات، تأريخ الدخول ١٦/٥/٢٠٢٠، <https://yemen-nic.info/contents/Politics/index12.php>.
- ^٦ "علي عبد الله صالح (٥)... حرب صيف ١٩٩٤"، مصطفى النعمان، موقع INDEPENDNT، ١٥ أبريل ٢٠١٩، <https://www.independentarabia.com/node/18196>.
- ^٧ ينظر؛ "الحالة في الجمهورية اليمنية"، قرار رقم ٩٢٤، "القرارات التي اتخذها مجلس الأمن"، موقع "الأمم المتحدة-مجلس الأمن"، 1994، <https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions-adopted-security-council-1994>.
- ^٨ "معضلة اتفاق الرياض"، مصدر سابق.
- ^٩ لمعرفة تأريخ الحزب، ينظر؛ "حزب المؤتمر الشعبي العام"، موقع الجزيرة نت، ٧/١٢/٢٠١٤، <https://www.aljazeera.net/encyclopedia>.
- ^{١٠} ينظر المسار السياسي للإصلاح، ضمن: "التجمع اليمني للإصلاح"، موقع الجزيرة نت، ٦/١٢/٢٠١٤، <https://www.aljazeera.net/>
- ^{١١} وأكد الربيع اليمني -فيما بعد أن مواقف "التجمع اليمني للإصلاح- لصيقة" بالبعد السياسي البراغماتي؛ أكثر "من البعد العقدي الأيديولوجي"؛ وهو أمر يبرز مخاوف دول الحوار، عقب الوحدة.
- ^{١٢} "التجمع اليمني للإصلاح"، موقع الجزيرة نت، مصدر سابق.
- ^{١٣} التجمع اليمني للإصلاح، الجزيرة نت، ٦/١٢/٢٠١٤، <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties>
- ^{١٤} ألغت الحكومة اليمنية، برئاسة صالح، بحجة "دمج التعليم"، و"وحدة الهوية". ينظر؛ "الحكومة اليمنية ماضية في دمج التعليم"، موقع swissinfo.ch، ٩ مايو ٢٠٠١، <https://www.swissinfo.ch/ara/>.
- ^{١٥} لمزيد من التفصيل المقدر للموضوع؛ ينظر: "المعاهد العلمية في اليمن... الدور والمؤامرات"، صقر قريش، موقع المجلس اليمني، ٢٨ مايو ٢٠٠١، <https://www.ye1.org/forum/threads/2653/>.
- ^{١٦} "اتهامات بالتزوير وتوقف الفرز ببعض الدوائر بانتخابات اليمن"، موقع الجزيرة نت، ٢١/٩/٢٠٠٦، <https://www.aljazeera.net/news>.

- ١٧ في لقاء لأحد ممثلي المؤتمر الشعبي العام" في محافظة إب؛ كشف خلاله عن "استخدام كافة الوسائل للفوز بأعلى الأصوات"، منها: الحبر السري، وشراء الأصوات. عقب انتخابات العام ٢٠٠٦، مستعينين بخبراء في السفارة المصرية بصنعاء.
- ١٨ "المبادرة الخليجية بشأن اليمن ترمي إلى ضمان مصالح أصحابها أولاً"، موقع DW، ٥/٤/٢٠١١، <https://www.dw.com/ar>.
- ١٩ ينظر؛ "الحوثيون: من جبال صعدة إلى حكم صنعاء"، موقع BBC NEWS، ١٣ يونيو ٢٠١٨، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-40645075>.
- ٢٠ ينظر؛ "الحوثيون: من جبال صعدة إلى حكم صنعاء"، مصدر سابق.
- ٢١ حروب الحوثيين الست.. رؤية تاريخية ٢٠٢٠/١٣/٥/٢ حروب الحوثيين الست.. رؤية تاريخية، موقع الجزيرة نت، ٢١/١٠/٢٠٠٩، www.aljazeera.net/news/reportsandinterview.
- ٢٢ "العلاقات الحوثية-الإيرانية: حلف مصليح بغطاء مذهبي"، أمل العالم، موقع الجزيرة نت، ٨ نيسان ٢٠١٤، www.aljazeera.net.
- ٢٣ المصدر السابق نفسه.
- ٢٤ ويدل على ذلك: ما وصفت السلطة بصنعاء حربها السادسة على الحوثيين "بالأرض المحروقة"، وإن أرادوا بها ردع الحوثيين، عن التمادي بالحرب؛ ينظر؛ "حروب الحوثيين الست.. رؤية تاريخية، موقع الجزيرة نت، ٢١/١٠/٢٠٠٩، <https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/>.
- ٢٥ "حروب صعدة الست"، موقع المحيط، ٤/١١/٢٠١٧، <https://almoheet.net/>.
- ٢٦ "قراءة في ثنايا الدور القطري في اليمن"، مطهر لقمان، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ١٨ يونيو ٢٠١٨، <https://www.almesbar.net>.
- ٢٧ "حروب الحوثيين الست.. رؤية تاريخية"، مصدر سابق.
- ٢٨ "تأكيدات لدعم حزب الله الحوثيين واستهدافه السعودية"، ٢٥/٢/٢٠١٦، موقع الجزيرة نت، <https://www.aljazeera.net/news/arabic/>.
- ٢٩ لمعرفة متضمنات "الحوار الوطني"، ينظر؛ "وثيقة الحوار الوطني الشامل"، مؤتمر الحوار الوطني الشامل، صنعاء: ٢٠١٣-٢٠١٤، http://www.ndc.ye/ndc_document.pdf.
- ٣٠ "الدور الإيراني في المنطقة وانعكاساته على الأمن القومي"، محمد حسين القاضي، مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ص ٦-٧.
- ٣١ ينظر؛ "أحمد أمين الشجاع"، "بعد الثورة الشعبية اليمنية: إيران والحوثيون مراجع ومواقع"، سلسلة (دراسات) عدد ١٧٥، مجلة البيان، ط ١، ١٤٣٤، مركز البحوث والدراسات، الرياض، ص ١٩، ٢٠.
- ٣٢ ينظر؛ "آمال العالم"، "العلاقات الحوثية- الإيرانية: حلف مصليح بغطاء مذهبي"، مركز الجزيرة للدراسات، <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/04/2015481119335871281>. ينظر؛ "تداعيات الأزمة اليمنية على النظام السعودي"، أحمد التلاوي، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠ أغسطس ٢٠١٦، ص ٩.
- ٣٣ "موقع الجزيرة"، عن "قدس برس"، "حرب الحوثيين الست.. رؤية تاريخية"، <https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2009/10/21/>.
- ٣٤ "موقع ويكيبيديا الإلكتروني"، "نزاع صعدة"، <https://ar.wikipedia.org/wiki/>.
- ٣٥ "أحمد أمين الشجاع"، مصدر سابق، ص ١٧-١٨.
- ٣٦ "موقع الجزيرة"، عن "قدس برس"، "حرب الحوثيين الست.. رؤية تاريخية"، مصدر سابق.
- ٣٧ نفس المصدر السابق.
- ٣٨ نفس المصدر السابق.
- ٣٩ "البرلمان اليمني يوافق على مناقشة تمديد الرئاسة لصالح"، موقع قناة العالم، ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠، <https://www.alalamtv.net/news/>.
- ٤٠ أعني المذهب الشافعي، والزيدي.

^{٤١} أسفرت نتائجها عن حصول حزب المؤتمر الشعبي الحاكم على ٦٢٪، من مقاعد مجلس النواب، وحزب الإصلاح حصل على ١٨٪ من إجمالي منها. وينظر: "محمد السيد غنايم"، "التجارب الانتخابية في اليمن ومراحل التحول الديمقراطي"، موقع الجزيرة نت، في ٣/١٠/٢٠٠٤، <https://www.aljazeera.net/2004/10/03/>

^{٤٢} هي: "التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الإشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، حزب البعث العربي الإشتراكي، اتحاد القوى الشعبية اليمنية، وحزب الحق"، ينظر؛ "اللقاء المشترك"، موقع الجزيرة، ٢٢/١٢/٢٠١٤، <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/>

^{٤٣} عدُّ الربيع العربيُّ من عوامل إضعاف الدول العربية، ولهذا فالموقف الغالب منه تتَّجه نحو رفضه، والمحاذرة من آثاره، باستثناء دول لها مصلحةٌ بصعود الإسلام السياسي، كقطر، ورحَّبَتْ به إيران؛ ومن آثاره إثارة النزاعات الطائفية. "ما بعد الربيع العربي.. الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط"، د. عبد المنعم سعيد، مجلة السياسة الدولية، عدد ٢٠١، السنة الحادية والخمسون، الأهرام، القاهرة: يوليو ٢٠١٥، ص ٤٦-٥٢.

^{٤٤} ينظر؛ "واقع الصراع ومآلات الحرب الجيوسياسية في اليمن"، سلمان العمّاري، مركز رؤيا للبحوث والدراسات، ٢٦ مارس ٢٠١٩، <https://ruyaa.cc/Page/8845/>

^{٤٥} "الربيع العربي سيمتدّد عاجلاً أم آجلاً إلى منطقة الخليج"، ضمن "مستجدات ورؤى سويسرية بعشر لغات"، موقع "swissinfo.ch"، ٠٨ ديسمبر ٢٠١١، <https://www.swissinfo.ch/ara/>

^{٤٦} "الربيع العربي سيمتدّد عاجلاً أم آجلاً إلى منطقة الخليج"، نفس المصدر السابق.

^{٤٧} ينظر "الإمارات والموقف من الربيع العربي"، ليلي الهبشري، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، ١/٢/٢٠١٨، <https://www.csd-center.com/article/>

^{٤٨} نفس المصدر السابق "الإمارات والموقف من الربيع العربي". وينظر؛ "الدور الإماراتي في اليمن واجهة عسكرية ومآرب سياسية"، ٢١/٨/٢٠١٥، موقع (ن)بوست، <https://www.noonpost.com/content/7967>

^{٤٩} "مستقبل النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط في ظلّ العقوبات الأمريكية"، بكر البدور، مجلة دورية "رؤية تركية"، ٩ مايو ٢٠١٩، <https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries/> ص ١٠٤-١١٠.

^{٥٠} "مستقبل النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط في ظلّ العقوبات الأمريكية"، المصدر السابق، ص ١١١.

^{٥١} ينظر؛ "واقع الصراع ومآلات الحرب الجيوسياسية في اليمن"، مصدر سابق.

^{٥٢} "صالح يوقع في الرياض على المبادرة الخليجية لحل أزمة اليمن"، موقع BBC ARAABIC NEWS، ٢٣ نوفمبر ٢٠١١، https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/11/111123_saleh_gulf_agreement

^{٥٣} لمزيد تفصيل؛ ينظر: يوم دام آخر في اليمن والمعارضة تقبل فقط بمحادثات لنقل السلطة، موقع DW، ٥/٤/٢٠١١، <https://www.dw.com/ar/>

^{٥٤} "المبادرة الخليجية المعدلة"، موقع الجزيرة نت، ٢/١٢/٢٠١٤، <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events>

^{٥٥} "صالح يوقع في الرياض على المبادرة الخليجية لحل أزمة اليمن"، مصدر سابق.

^{٥٦} "المبادرة الخليجية بشأن اليمن ترمي إلى ضمان مصالح أصحابها أولاً"، مصدر سابق.

^{٥٧} وفق وصف "الإدارة الأمريكية"، على عهد "أوباما"، وتأييده إلى مثل تلك العمليات، التي تُحدث التغيير؛ لكن في ظلّ القانون، ومراعاة الدستور؛ لما للإدارة الأمريكية تلك من عناية بالقانون، تبعاً لاختصاص "الرئيس أوباما"؛ الذي وعد بدعم اليمن، حال تدشينه "المرحلة الجديدة"، وهو أمرٌ لم يترك في "دول الخليج" أثراً في مجارة رغبة "الإدارة الأمريكية"، لما أصاب علاقاتها بدول الخليج من فتور، نتيجة تقاطع رؤى الطرفين، على آلية معالجة ملفات كثيرة، من بينها: العراق، وإيران.

^{٥٨} يظهره نصُّ المبادرة.

^{٥٩} "للمواطن اليمني.. أخبار اليوم" تنشر نص المبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن"، موقع أخبار اليوم، ٢٦ أكتوبر ٢٠١١، https://akhbaralyom-ye.net/news_details.php?sid=46687

- ٦٠ انتهت تلك الحروب، بتوقيع اتفاق في فبراير ٢٠١٠، ينظر؛ أبرز المحطات في تأريخ اليمن، موقع BBC NEWS عربي <https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/01/110127e>.
- ٦١ ينظر؛ "الحوثيون: من جبال صعدة إلى حكم صنعاء"، مصدر سابق.
- ٦٢ "الحوثيون من حروب صعدة إلى التدخل السعودي"، "ميساء شجاع الدين"، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، ١٠ سبتمبر ٢٠١٩، <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/10213>
- ٦٣ نفس المصدر السابق.
- ٦٤ نفس المصدر السابق.
- ٦٥ ينظر؛ "تداعيات الأزمة اليمنية على النظام السعودي"، مصدر سابق، ص ٩.
- ٦٦ "الحوثيون من حروب صعدة إلى التدخل السعودي"، مصدر سابق.
- ٦٧ "وثائق سرية مسربة.. الجزيرة نت تكشف حقيقة المواقف السعودية من أبرز الملفات اليمنية"، موقع الجزيرة نت، ٢/٨/٢٠٢٠، <https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/8/2>
- ٦٨ ينظر؛ "اليمن على مفترق طرق"، مصطفى جابر العلواني، مركز رؤيا للدراسات والبحوث، ٢٢ نوفمبر ٢٠١٧، <http://ruyaa.cc/Page/1562/>
- ٦٩ "للمواطن اليمني.. أخبار اليوم" تنشر نص المبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن"، مصدر سابق.
- ٧٠ "حرب اليمن: الأمم المتحدة قد تدرج التحالف الذي تقوده السعودية على القائمة السوداء"، موقع BBC ARABIC، ٥ أكتوبر ٢٠١٧، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-41507600>
- ٧١ "الحوثيون من حروب صعدة إلى التدخل السعودي"، مصدر سابق.
- ٧٢ لمزيد من التفصيل، حول مصير اتباع صالح عقب قتله، يُنظر؛ الولاءات والتحالفات في اليمن بعد علي صالح، د. معتر سلامة، مجلة السياسة الدولية، عدد ٢١١، السنة الرابعة والخمسون، الأهرام، القاهرة: يناير ٢٠١٨، ص ١٥٤-١٦١.
- ٧٣ لمزيد من التفصيل، فيما يتصل بمحددات الدور الإماراتي في اليمن، ينظر؛ "النفوذ الإماراتي في اليمن: حدوده وأهدافه"، فارس العزاوي، مركز رؤيا للدراسات والبحوث، ١٦ أكتوبر ٢٠١٧، <http://ruyaa.cc/Page/10474/>
- ٧٤ "النشرة الاقتصادية اليمنية: سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على عدن تشل البنك المركزي وتهدد المالية العامة"، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية ١٥ مايو ٢٠٢٠، <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/10243>
- ٧٥ نوه إليه اتفاق الرياض، وحدد مهامً تفاوضية مستقبلية مع الحوثيين. ينظر؛ "معضلة اتفاق الرياض"، مصدر سابق.
- ٧٦ والحديث عن تقسيم اليمن، ليس جديداً، فقد تدرّج به الرئيس صالح، لردع ثورة ربيع اليمن، وتداوله معنيون. ينظر؛ "اختيار الفيدرالية: مستقبل نظام الأقاليم في اليمن"، إيمان عبد الحليم، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٩٧، السنة الخمسون، الأهرام، القاهرة: يوليو ٢٠١٤، ص ١٢٤-١٢٩.
- ٧٧ "أين يقف العرب من طريق الحرير الجديدة؟"، موقع، موقع INDEPENDNT عربية، <https://www.independentarabia.com/node/93961/>